

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامى
للدكتور محمد سعيد ناحى الغامدى

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية

دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامى

للدكتور محمد سعيد ناحى الغامدى (*)

مقدمة:

إن الاهتمام بالقطاع الخاص ودوره الفعال في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وقيامه بالدور المأمول قد واكب مسيرة التخطيط التنموى في السعودية، يشهد لذلك كافة الخطط التنموية التى نفذت من بداية السير بخطى ثابتة وقوية من خلال تنفيذ الخطة الأولى (١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ) حتى نهاية الخطة الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ) أو الخطة التى نحن بصدها في العصر الحاضر، وقد مضى منها حوالى ثلاث سنوات، وما ذلك إلا لإيمان القيادة الحكيمة في هذه البلاد - أعزها الله - بأن النشاط الاقتصادي يجب أن يكون حراً مع قيام الدولة بالدور الإشرافي والتوجيهى.

ولا غرابة في ذلك فالمملكة العربية السعودية تتخذ من الشريعة الإسلامية منهجاً ونظام حكم وحياء، ولذلك ترقى بفاعليات القطاع الخاص وتتهيئ لها السبل الاقتصادية والاجتماعية وتدعمها بالكثير من الحوافز المادية والمعنوية التى تسهل كثيراً من قيام ذلك القطاع بدوره المطلوب، وتعينه على تحقيق أهدافه الرئيسية من ربح وسمعة ومركز مالى ومبيعات... الخ، في صورة متوازنة، تتكامل فيها الأدوار الفنية بين الدولة والقطاع الخاص لتحقيق أقصى العوائد الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى هدف غاية في الأهمية تركز عليه

(*) أستاذ الاقتصاد الإسلامى المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى

الخطط التنموية، وهو الوصول برفاهية المواطن إلى المستوى اللائق في ضوء الضوابط التي يملئها علينا شرعنا الحكيم في هذا المجال وهو هدف إستراتيجي تضمنته كافة الخطط التنموية^(١).

وعليه فإن الاهتمام بتحقيق ذلك يتم من خلال إعطاء القطاع الخاص وزن نسبي في مسيرة تنفيذ الخطط الاقتصادية حتى يسير في ركابها، وفق أهدافه وما تأمل الدولة في تحقيقه مع قيامها بأعباء ضخمة مالية ومعنوية في سبيل ذلك، ومنها إنشاء قاعدة ضخمة من رأس المال الاجتماعي ممثلاً في الطرق والكبارى والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه المالحة والسنترالات والمرافق الحكومية الأخرى، وكافة ما يتعلق بالبنية الأساسية وهي التمهيد لتحقيق أية تنمية يرجى لها النجاح.

إن تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية، قد واكب أول خطة اقتصادية نفذتها الدولة، وتزايد الاهتمام حتى بات التركيز واضحاً أثناء رسم الخطط التنموية اللاحقة، وما ذلك إلا لتطبيق معطيات النظام الاقتصادى الذى يقضى بأن يكون النظام الاقتصادى حراً يمارسه الأفراد (القطاع الخاص) وتقوم الدولة بمراقبته وتوجيهه وحفره، لأن دور الدولة في الإسلام لا يتوقف على مجرد الوظيفة الاقتصادية، بل هناك وظائف أهم وأعمق على رأسها الوظيفة العقدية، ونشر العبادة الحقة الصحيحة للبارى جل وعلا، وحفظ الأمن والأمان في ضوء معطيات الخلافة الإنسانية وتوجيهاتها وهو هدف رئيسى للقيادة الرشيدة.

(١) انظر على سبيل المثال، "وزارة التخطيط"، خطة التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ) ص ٢٨.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

من أجل ذلك تضافرت الجهود بين الدولة ممثلة في قطاعها العام وبين فعاليات القطاع الخاص، وبدأ ذلك واضحاً من خلال الخطط التنموية، ومن خلال انعكاس ذلك على مجلس الغرف التجارية والغرف الصناعية التجارية. على أن زيادة التركيز مكنت القطاع الخاص من القيام بالمزيد من الاجتماعات والندوات والمؤتمرات لتتلاقى أفكار الفعاليات المشكلة له، ولتعميق مفهوم الاستثمار الداخل، وجذب الأموال المهاجرة، والاستفادة الكاملة من المزايا الكبيرة التي تقدمها الدولة له، من خلال الحوافز المادية المتمثلة في منح التراخيص بشروط ميسرة، وتقديم المكان بأجور مخفضة للغاية ولسنوات طويلة جداً، مع تخفيض التعرفة المتعلقة بالماء والكهرباء والحصول على قروض ميسرة أنشأت الدولة مصارف متخصصة لها كصندوق التنمية الزراعية، وصندوق التنمية الصناعية.. الخ وما ذلك إلا غيض من فيض، ولعل هذا هو سر نجاح الدولة في تفعيل قطاعها الخاص.

وفي تدعيم ذلك تحدث خادم الحرمين الشريفين عن أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فقال: (القطاع الخاص هو الركن الأساسي للدولة، الدولة لا تستطيع أن تعمل كل ما يمكن أن يعمل، فمهمة الدولة بالواقع توجيهه، الدولة لا تريد أن تكون مالكة لأى شيء، الدولة تريد أن يكون المواطن هو المالك لكل شيء حتى يستطيع أن يدبر أموره بنفسه)^(١).

(١) من كلمة خادم الحرمين الشريفين، المؤتمر الثاني لرجال الأعمال السعوديين (أبها ٥- ٧ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٢٦- ٢٨ مارس ١٩٨٥م).
أنظر: وزارة التخطيط، ندوة دور القطاع الخاص في التنمية (٩- ١١ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ الموافق ١٨- ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨م) ص ٢٠.

وتؤكد أيضاً- معطيات الخطط الخمسية ذلك، فالقطاع الخاص هو محور النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ولأهمية دوره قامت الدولة بالدور الريادي في توجيه وتنفيذ الاقتصادية من خلال الخطط التنموية، فأنشأت البنية التحتية (التجهيزات الأساسية)، وظل تمكين القطاع الخاص من الإسهام في عملية هدفاً دائماً، وبالانتهاء من مرحلة التجهيزات، وتزايد الحاجة إلى حفز جهود وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، أصبح العمل على دعم القطاع الخاص، وتقوية دوره أكثر إلحاحاً، وبالتالي أكدت الخطة الرابعة على ضرورة تقوية ذلك الدور للقطاع الخاص على حين أصبح ذلك محورياً أساسياً من محاور الخطة الخامسة^(١).

وفي مكان آخر من كتاب الخطة الخامسة نجد التركيز على أن من المتطلبات الأساسية لتحقيق اقتصاد متقدم ومتكامل زيادة مساهمة القطاع الخاص وعلى نحو واسع في مجالات التنمية الاقتصادية، لقد بدأ القطاع الخاص ومنذ فترة في الاتجاه إلى مجالات وفرص عمل أكثر اتساعاً، وممارسة نشاطات لا تتصل بمجالات الإنفاق الحكومي وتوزيعه، وعليه فإن فعاليات القطاع الخاص ستتطور بخطوات سريعة كلما تطورت أساليب القدرات الإدارية والإنتاجية والتسويقية إضافة إلى زيادة تحسين المناخ والقدرات التنافسية للقطاع الخاص، علاوة على ذلك فإن الدولة ستحث القطاع الخاص على القيام بدور فعال في بعض المجالات التي تضطلع فيها بالدور الأساسي حالياً، مثل المرافق والنقل وبعض الخدمات الحكومية^(٢)، وكل ما سيق يجسد أهمية هذا الموضوع وجدارته بالبحث والتحليل والدراسة.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) ص ٤٥.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) ص ٥٣.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدى

منهج البحث:

يقع هذه البحث في إطار البحوث التطبيقية، التي تتوخى دراسة أوضاع حدثت بالفعل، ولذا فإن من المناسب لمثل هذه الدراسات استخدام مناهج عدة تعين معاً على تدقيق المحتويات الاقتصادية التي تم العمل بها من خلال الواقع، وما نجم عند تطبيق الخطط التنموية المختلفة.

وعليه فقد استخدم البحث كل من المنهج الوصفي في دراسة وعرض القضايا الاقتصادية المتعلقة بالخطط الاقتصادية المختلفة، وتداخل ذلك منع المنهج المسحي في دراسة الواقع، من خلال المعلومات، والبيانات، والإحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية.

هدف البحث:

يتوخى هذا البحث دراسة وتحليل مسيرة تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، والكشف عن توافق ذلك مع معطيات النظام الاقتصادي الإسلامي في وضعه المؤسساتى العام، من خلال تتبع الخطط التنموية السعودية، وإبراز الدور الذى ترسمه الدولة للقطاع الخاص، ليتبوأ المكانة الاستراتيجية الهامة في عملية التنمية الاقتصادية.

وأخيراً فقد تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وعدة مباحث، وخاتمة تتضمن أهم النتائج التى خرج بها البحث، والتوصيات التى يأمل في تحقيقها.

تمهيد

التخطيط السعودي هيكله وتطوره

تطبيق المملكة العربية السعودية الشريعة الإسلامية في شتى مناحي الحياة، وتعمل مؤسساتها المختلفة وفق المنهج الإسلامى القويم بما في ذلك الجانب الاقتصادى وتقوم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن هذا الإطار في أهدافها وسياساتها وأدواتها المختلفة الأمر الذى مكن المملكة من الاستفادة المثلى من معطيات هذا المنهج وأهمها الشمول والتوازن ورفع مستويات المعيشة وتحسينها بصفة مستمرة، ودعم وحفز المبادرات الفردية، وفق منهج فريداً استطاع في فترة وجيزة تَفَادى الجوانب السلبية التى عانت منها مناهج التنمية الوضعية في الكثير من الدول الإسلامية، كالبعد عن الشمول والتوازن، والإسراف في استغلال الموارد الطبيعية، وارتفاع الأسعار، وتجاهل الضمان الفنى^(١).

وعليه فإن أداة التنمية الأولى في الاقتصاد السعودى، وهى التخطيط، قد اعتمدت على بناء الإنسان السعودى، وتحقيق طموحاته، وتحسين مستوى معيشتة على اعتباره هدف التنمية وصانعها وفق الشمول القطاعى، والتوازن الإقليمى، مرتكزة على القيم الإسلامية والحرية الاقتصادية والمبادرات الفردية في تحقيق أهدافها.

ويظهر الشمول في كافة الخطط الشمولية حيث كانت أهداف التنمية فيها تتضمن ثلاثة أبعاد وهى: البعد الاقتصادى؛ ويحتوى على تنمية التجهيزات الأساسية، والصناعات الأساسية، والزراعة، والبعد الاجتماعى؛ ويتضمن

(١) وزارة التخطيط، الخطة الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ٣٧.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

الاهتمام برغبات الأفراد وطموحاتهم، فتوسع التعليم المجاني، والتدريب وتوفرت الخدمات الصحية المجانية، والخدمات الاجتماعية المتنوعة، وتوسع أيضاً الإسكان من خلال الحوافز الممثلة في القروض الميسرة المخصصة له، أما البعد التنظيمي؛ فقد أحدث تغييرات إلى الأفضل في مسيرة التنظيم الإداري، والنظم المختلفة، مع مراعاة الأنظمة واللوائح لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية^(١).

إن مسيرة التخطيط التنموي في المملكة العربية السعودية، قد تطورت تطوراً هائلاً منذ الخطة الأولى (١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ) حتى الخطة السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ)؛ فالخطة الأولى بدأت متواضعة في حجمها، حيث تم إنفاق حوالي (٧٨ بليون ريال) معظمها على تطوير التجهيزات الأساسية، والخدمات المطلوبة، أما الخطة الثانية فقد تجاوزت ذلك بتسعة أضعاف، حيث بلغ حجم استثماراتها (٦٥٨ بليون ريال) وترسخت فيها السمات الأساسية للتنمية السعودية، مع زيادة الاهتمام بالتجهيزات الأساسية، والخدمات، والمساكن بشكل كبير، وتطور الأمر في الخطة الثالثة إذ تحركت في اتجاهات مختلفة لدفع عملية التنمية، فركزت على استكمال التجهيزات الأساسية، وتوجيه المزيد من استثمارات الدولة نحو القطاعات الإنتاجية لتحقيق المزيد من الإنتاج، مع الاستمرار في تنمية القوى البشرية، واستطاع القطاع الخاص بدعم من الدولة أن يستثمر في القطاعين الزراعي والصناعي باستخدام فنون إنتاجية حديثة، ومساحات زراعية واسعة أدت إلى إعطاء دور هام لقطاعي الزراعة والصناعة

(١) وزارة التخطيط، الخطة الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ٣٧.

في الاقتصاد السعودي، مع تقليل الاعتماد على النشاط الحكومي وقطاع النفط^(١).

أما الخطة الرابعة فقد تركز محور الاهتمام فيها على الاستمرار في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتشجيع النمو في القطاع الخاص غير النفطي، وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وفي الخطة الخامسة تم إعطاء أولوية قصوى لدور القطاع الخاص والسياسات المعينة على ذلك لتنويع القاعدة الإنتاجية، والتركيز بصورة متزايدة على المبادرات الجديدة، فضلاً عن تعزيز قطاع القوى العاملة بهدف زيادة سرعة عملية السعودة، وتحسين مستويات الخدمات الاجتماعية عموماً، ومع تأكيد الخطة السادسة على تعزيز وتوسيع أهداف التنمية الرئيسية للخطط السابقة، فإنها ستعمل على زيادة إسهام القطاع الخاص في توفير الفرص الوظيفية، من خلال السعودة، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وإقامة تجهيزات أساسية جديدة، وتحقيق معدلات نمو مناسبة، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وزيادة دخل الفرد^(٢).

حاصل الأمر أن اعتماد القيم الإسلامية عموماً، وتوخي المنهج التنموي الإسلامي بصورة خاصة قد أكسب الخطط السعودية معطيات ذلك المنهج؛ وهي تحقيق الشمول والتوازن، وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين مستويات المعيشة بصفة مستمرة؛ ومشاركة القطاع الخاص في تنفيذ الخطط التنموية، وتكامل دوره مع دور الدولة من خلال الحوافز المادية والمعنوية، ولا غرابة في ذلك فالتخطيط التنموي السعودي يجمع بين التوجيه للقطاع العام والتأشير

(١) وزارة التخطيط، الخطة الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ٣٨، ٣٩.

وزارة التخطيط، الخطة السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ)، ص ٤٣، ٤٤.

(٢) وزارة التخطيط، الخطة السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ)، ص ٤٤ - ٤٦.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

للقطاع الخاص، وهذا ما يتوافق مع منهجية التخطيط التنموي في الاقتصاد الإسلامي، وينسجم تماماً مع معطيات النظام الاقتصادي في وضعه المؤسساتي العام، وفيما يتعلق بالحرية الاقتصادية وفق الضوابط الإسلامية بصورة خاصة^(١).

(١) انظر محمد سعيد الغامدي، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ، ص ٢٦-٢٧.

المبحث الأول

الأسس الحاكمة للاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي مبنى وفق إطاره العام على مجموعة من الإستراتيجيات الهامة، التى تحدد في مجموعها شكله وطبيعته في الأبعاد المختلفة، وهذه الاستراتيجيات تنفرع إلى قواعد أو أسس، وخصائص أو سمات، ومبادئ أو مؤسسات، تعد في نهاية الأمر أسس حاكمة له.

فالقواعد يمكن تركيزها في قاعدة العقيدة (التوحيد)، وقاعدة الأخلاق، وقاعدة الثواب والعقاب، وقاعدة الحل والحرمة.

فالعقيدة التى ينبع الاقتصاد الإسلامي ويرتكز عليها عقيدة التوحيد الخالصة من مناهلها الصافية واعتبارها موجهاً رئيسياً لسائر النشاطات الاقتصادية الإسلامية، إذا قصد بها وجه الحق تبارك وتعالى، لأنها - العقيدة - عنصر أساسى من عناصر الاقتصاد الإسلامى، لتحقيق البركة والريح في ضوء ضوابط العدل، وبما يفيد التلازم العضوى الشديد بينه وبين العقيدة الإسلامية السمحة^(١)، قال تعالى: {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ

- (١) للتفصيل انظر: محمد المبارك، نظام الإسلام (الاقتصاد مبادئ وقواعد) دار الفكر: بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ، ص٢٠ وما بعدها.
- د/ مصطفى الهمشرى، النظام الاقتصادى في الإسلام، دار العلوم: الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ، ص١٢ وما بعدها.
- د/ محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، دار عمان: عمان، ط١، ١٤٠٩هـ، ص٢٥ وما بعدها.
- د/ أحمد العسال و د/ فتحى عبد الكريم، النظام الاقتصادى في الإسلام (مبادئ وأهدافه)، مكتبة وهبة: القاهرة، ط٣، ١٤٠٠هـ، ص٢٠.
- د/ محمد منذر قحف، الاقتصاد الإسلامى، دار القلم: الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ، ص١٩.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدى

مَخْرَجًا وَيَرْزُقُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ^(١)، على أن هناك العديد من الأسس العقائدية التي يركز عليها الاقتصاد الإسلامي؛ كالتمسك بالعدل، والانتفاع، والاستخلاف، والوسائلية، والمكانة، والمسئولية، والعمومية فضلاً عن أسس الملكية، والعدالة التوزيعية^(٢).

أما الأخلاق والقيم فهي عنصر أساسي فاعل ومحرك لاتجاهات النظام المختلفة، ومتغيراً داخلياً في آليته في الإسلام، وأداة لتعزيز الرقابة الذاتية للسلوك الإنساني، بخلاف الأمر في الاقتصاديات الوضعية التي تفصل الاقتصاد عن الأخلاق وتجسده في صورة العلم بتبني هذه الخرافة فائدة التشويه الحقيقي للاقتصاد في جوانبه الوضعية^(٣)، ويتشكل هذا الجانب من مجموعة من الصفات النبيلة؛ كالصدق، والأمانة، والإخلاص، والتراحم، والوفاء، والعدالة، والسخاء، وسعة الأفق، والحلم، والصبر، والشجاعة، والأناة،

=
- زيد محمد الرمانى، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، كتاب شهري يصدر عن رابطة العالم الإسلامى: مكة المكرمة، السنة الخامسة عشر، رجب، ١٤١٧هـ، العدد (١٧٥)، ص ٢٠.

(١) سورة الطلاق، الآيتان ٢، ٣.

(٢) زيد محمد الرمانى، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٤.

- محمد سعيد الغامدى، التخطيط للتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢ وما بعدها.

- د/ حسن العنانى، خصائص إسلامية في الاقتصاد، المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى، بدون رقم أو تاريخ، ص ٢٥.

(٣) د/ عبد الحميد الغزالى، حول المنهج الإسلامى في التنمية الاقتصادية، دار الوفا: المنصورة، ط ١، ١٤٠٩هـ، ص ٩.

- د/ حسن العنانى، خصائص إسلامية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١٠٦.

والسماحة، والالتزام بما هو مشروع من النشاطات الاقتصادية، والمحافظة على الثروة عموماً، وإنفاق المال حباً في الله وطمعاً في ثوابه^(١)، ولما سبق أدلة موفورة مشهورة تغني شهرتها عن ذكرها، ومعظمها من الأمور التي يجب أن يعلمها المسلم من الدين بالضرورة.

أما الثواب والعقاب فيضفى على المسلم رقابة ذاتية فيتوجه بكافة أعماله ونشاطاته المختلفة، إلى الحق تبارك وتعالى متجاوباً مع أوامره المختلفة ومتجهاً إليه في كل أحواله طمعاً في ثوابه، وخوفاً من عقابه، قال تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ} وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ^(٢)، وقوله سبحانه: {بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ^(٣)}.

وللحل والحرمة أثر عميق في تحديد طبيعة وهيكل النشاط الاقتصادي في الإسلام، يستمد من قاعدتي العقيدة والثواب والعقاب، إذ أن هناك بمقتضى شريعة الإسلام دوائر للحلال وأخرى للحرام توجه الاقتصاد الإسلامي والقائم على نشاطاته، فينمى الحلال ويستفيد منه، ويبتعد عن الحرام فلا يزكيه، لأن في الحلال إعمار للكون ومعطيته، وفي الحرام إفساد لكل شيء، وفي هذا يقول سبحانه: {وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ^(٤)}.

وفيما يتعلق بمؤسسات (مبادئ) الاقتصاد الإسلامي فإننا نجدتها تتجسد في مؤسسة الملكية، وكون كل من الملكية العامة والخاصة أصل وليس

(١) د/ محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، مرجع سابق، ص ٣٧.

- د/ محمد فاروق النبهان، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ، ص ٢٣.

(٢) سورة الزلزلة، الآيتان ٧، ٨.

(٣) سورة القيامة، الآية رقم ١٤.

(٤) سورة الأعراف، الآية رقم ١٥٧.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

استثناء، كما هو الحال في النظم الوضعية، التي تطالعنا مرة بأصالة الملكية العامة، ومرة أخرى بأصالة الملكية الخاصة، ومؤسسة الحرية الاقتصادية المعتدلة، والمتوازنة، والمنضبطة بقواعد الاقتصاد الإسلامي التي نستقرئها من كتاب الله العزيز، ومن السنة النبوية المطهرة خلافاً لما هو عليه الوضع في الاقتصاديات الوضعية التي تركت الحرية مطلقة في بداية تشكل النظام الرأسمالي، ثم عمدت إلى تغييرها من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية تتيح للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية بصورة غير مباشرة، أو نجد النظام الاشتراكي في تدخليته المطلقة، وتعسفه في استخدام الحق حتى بات في ذمة التاريخ، وهذا لا يعنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في الإسلام، ولكن ضمن الإطار الذى رسمته الشريعة الإسلامية، وبما يكفل تصحيح الخلل الناجم عن تجاوزات الحرية الاقتصادية^(١)، كل ذلك في إطار سوق إسلامية قائمة على المنافسة الشريفة بين كافة الفعاليات الاقتصادية يمقت فيها الاحتكار، أو الممازجة بينه وبين المنافسة بما يعنى عدم تحكم بائع أو مشتري في سعر السلعة^(٢).

على أن ما يجب ذكره والتنويه إليه، أن النظام الاقتصادي الإسلامي فريد في نوعه متميز في صفاته خاص- إلى حد ما- في أهدافه، ووسائله التي يستطيع من خلالها أن يحقق تلك الأهداف، وما ذلك إلا لأنه نظام ريانى من

(١) للتفصيل انظر: عبد الله الثمالى، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ، ص ٨٨-١٠٠.

(٢) د/ عبد الحميد الغزالي، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٢.

لأن حكيم خير لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حتى أننا لنجد التميز الكامل لنظامنا عند عرضه على معايير تقويم النظم الاقتصادية والتي يسجل قصب السبق فيها لنظام وضعى دون آخر^(١)، أما نظامنا الفريد فيجمع على تحقيق تلك المعايير في مجموعها، يسعى إلى زيادة الإنتاج وفق قواعد الحل والحرمة، ويعمل على تحقيق الكفاية الاقتصادية حركية وساكنة، ويعظم استخدام الموارد الاقتصادية استخداماً أمثل، ويحترم إلى حد كبير سيادة المستهلك ويحافظ على البيئة، ويعمل على صيانتها، ويشدد على تحقيق التكافل الاجتماعى في شعور الفرد بالأمان داخل المجتمع المسلم، ويعمل على أعمار الكون وتتميته بكافة الوسائل المعينة على ذلك، ويحافظ على التوازن الاقتصادى بشتى مضامينه، فضلاً عن عدالته التوزيعية، وكفالة الحريات الاقتصادية في ضوء التعاليم الشرعية، يحوى كافة العوامل السابقة عقيدة إسلامية صافية تسمو بالإنسان إلى الحد الذى يعلم فيه قدرة الحق تبارك وتعالى وعظمته.

ويتواصل الحديث فيما يتعلق بمعطيات الاقتصاد الإسلامى، حتى نصل هنا إلى تحديد ذاتيته من خلال سماته (صفاته) التى ينفرد بها، والنابعة من كتاب الله وسنة نبيه، لأن الشريعة الإسلامية نظام كامل شامل، وتتركز تلك الخصائص في الجمع بين المصلحتين العامة والخاصة، فلا إهدار لمصلحة على حساب أخرى، منشأ ذلك ومرتكزة العدل والتوازن سمة الإسلام الهامة

(١) مثال ذلك تفوق النظام الرأسمالى في الوفرة في الإنتاج أو في احترام سيادة المستهلك وإخفاقه في الاهتمام بالبيئة أو عدالة توزيع الدخل.
- انظر: د/ محمد حامد عبد الله، النظم الاقتصادية المعاصرة، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود: الرياض، ط ١، ١٤٠٧هـ، ص ٩.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

تحقيقاً لقوله تعالى: **{وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا}**^(١)، فالدين كله بنى على هذه الوسطية، والعدل، والتابع لهذا الدين يجب وبلا مرأ أن ينصبغ بهذه الصبغة ويقتفى أثرها، مع إمكانية إعمال القاعدة الفقهية (فَحَمَلُ الضَّرَرِ الخاص لدفع ضرر عام)، كلما احتجنا إلى ذلك في ضوء العدل والوسطية طالما تعارضت المصالح^{(٢)(٣)}.

أما خاصية الوفرة^(٤) في الموارد الاقتصادية، فهي من رحمه الله لبنى البشر أن هياً لهم من الأسباب، والوسائل ما يكفل تحقق هذا المعنى، لأن الله خلق الخلق، وتكفل برزقهم بقوله سبحانه: **{وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا}**^(٥) وجعل تلك الموارد مما يتوصل إليه بالعمل والكد والكدح،

- (١) سورة البقرة، الآية رقم ١٤٣.
(٢) هذا خلافاً لما هو عليه الوضع في النظم الوضعية التي تسعى حيناً إلى تمجيد مصلحة الفرد كما هو حال الرأسمالية، أو تمجيد مصلحة المجتمع كما هو حال الاشتراكية، وللتفصيل انظر: د/ أحمد العسال و د/ فتحي عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ٣١.
(٣) نستطيع استظهار بعض الأحاديث الدالة على ذلك، كنهى الرسول ﷺ عن الاحتكار مع تحقيقه لمصلحة خاصة لأجل المصلحة العامة، ونهيه عن تلقى الجلب والركبان للغرض نفسه وغير ذلك إنظر:
- زيد الرماني، خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق ص ٤٧.

- د/ محمد حسن أبو يحيى، اقتصادنا في ضوء القرآن والسنة، مرجع سابق، ص ٤٦.

- (٤) يتلزم هذا الأمر مع دراسة المشكلة الاقتصادية، إذ ينظر إليها في الرأسمالية على أنها ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات الإنسانية، وفي الاشتراكية تناقض شكل الانتاج وعلاقات التوزيع، أما الإسلام فهو دين الوفرة والموارد متوفرة بما يفي حاجات الإنسان والأمر يعود إلى كسل الإنسان، وعجزه، وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته المختلفة.

(٥) سورة هود، الآية رقم ٦.

وجعل العمل من أفضل ضروب العبادة يتحقق لصاحبه أجرى الدنيا والآخرة، وفي جماع ذلك يقول سبحانه: {وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ} ^(١) وقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْنَا فِيهَا وَقَدَّرْنَا فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءٍ لِلنَّاسِ لِيُنْزِلَ فِيهَا مِنْهَا شَرْبٌ} ^(٢)، وقوله تعالى: {وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ} ^(٣) ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته) ^(٤).

أما خرافة الندرة فمردها عجز الإنسان وكسله وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته المختلفة، فضلاً عن عدم البحث عن تلك الموارد وتحسينها، وعدم استخدام المتوفر منها استخداماً أمثل ^(٥).

وفيما يتعلق بخاصية التوازن أو الجمع بين المادة والروح فنعلمها من كون الإسلام كنظام ومنهج متكامل للحياة جاء ليجمع في توازن دقيق بين الروح والمادة، وبين الآخرة والأولى، يقول عبد الله بن عمر (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، وأعمل لأخرك كأنك تموت غداً) ^(٦) فلا إهمال لجانب على حساب

(١) سورة الحجر، الآية رقم ١٩.

(٢) سورة فصلت، الآية رقم ١٠.

(٣) سورة إبراهيم، الآية رقم ٣٤.

(٤) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح والرعية، تحقيق: سيد محمد سعده، دار الأرقم: الكويت، ط ١، ١٤٠٣هـ، ص ٦٣.

(٥) د/ محمد عفر و د/ محمد الغامدي، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الفتح: القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ، ص ٣٣ وما بعدها.

(٦) محمد الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامي: بيروت، ط ٤، ١٣٩٨هـ، ج ١ ص ٢٠.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

آخر بل توازن يفضى إلى تحقيق خيرى الدنيا والآخرة، يقول الشيخ محمد عبده: (لقد ظهر الإسلام لا روحياً مجرداً ولا جسدانياً جامداً بل إنساناً وسطاً بين ذلك)^(١) وبما يعنى التكاملية الفنية، والترابط الوثيق بين الروح والمادة، بما يعنى عملاً جاداً متقناً ومقوماً حقيقياً، وتنمية متوازنة مبتغاة ديناً وعملاً^(٢).

أما خاصية الجمع بين الثبات والتطور فتتم وفق تناسق فريد، إذ أن هناك مجموعة من الأصول والقواعد المنظمة للحياة الاقتصادية جاءت ضمن نصوص الكتاب العزيز والسنة المطهرة، وهناك جملة من الاجتهادات التى تنقيد بالأصول والقواعد الإسلامية وشروط الاجتهاد، وبما يتوافق مع الظروف المختلفة للمجتمعات الإسلامية زماناً ومكاناً، وفي صدد ذلك يقول الشهيد سيد قطب: (إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تضى شاردة على غير هدى، مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات)^(٣).

وفي إلماحه سريعة موجزة نشير إلى مجموعة الخصائص العامة للنظام الاقتصادى الإسلامى، والتى يشترك فيها مع غيره وأهمها الواقعية، فالإسلام ينظر إلى الإنسان بصفة عامة نظرة واقعية متمشية مع قدراته ومواهبه غير مرهقة لطاقته، أو مكلفة له فوق ما يستطيع، قال تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا

(١) د/ حسن العنانى، خصائص إسلامية في الاقتصاد، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٢) د/ عبد الحميد الغزالى، حول المنهج الإسلامى في التنمية، مرجع سابق، ص ١٧.

(٣) سيد قطب، خصائص التصور الإسلامى ومقوماته، دار الشروق: بيروت، ط ٨، ١٤٠٣هـ، ص ٨٨.

إِلَّا وَسْعَهَا^(١)، ويقول سبحانه: **{وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ^(٢)}** والإسلام دين الواقع المجرد عن الخيال، دين العمل والإعمار والتنمية والإنتاج، دين يسمو بالعمل، وتكرس فيه جميع الطاقات البشرية مجهوداتها لإعمار الكون^(٣)، وواقعية الاقتصاد الإسلامي تتحصل في أن يؤدي كل فرد دوره وأن يتحمل مسؤولياته، وصولاً إلى المكانة التي توخاها الإسلام لهذه الأمة^(٤)، عندما قال: **{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ^(٥)}**، فضلاً عن الإنسانية التي تستمد من عالمية الرسالة الإسلامية وكونها خاتمة الرسالات السماوية للناس كافة، قال تعالى: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا^(٦)}**، والاقتصاد كجانب لا ينفصل عن معطيات الشريعة الإسلامية الكاملة والشاملة يستجمع هذه الخاصية، وتبرز فيه من كونه لا يفرق في المعاملة بين فرد وآخر أو بين شعب وآخر، وتعاليمه لا تقتصر على المسلمين دون غيرهم، بل هي للناس جميعاً لأن الناس كلهم عباد الله^(٧).

(١) سورة البقرة، الآية رقم ٢٨٦.

(٢) سورة الحج، الآية رقم ٧٨.

(٣) زيد الرماني، خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام، مرجع سابق، ص ٦١.

- د/ محمود بابلي، خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية، المكتب الإسلامي: بيروت، ط ١، ١٤٠٨، ص ٧٢.

(٤) د/ محمود بابلي، المرجع نفسه، ص ٧٣.

(٥) سورة آل عمران، الآية رقم ١١٠.

(٦) سورة سبأ، الآية رقم ٢٨.

(٧) زيد الرماني، خصائص النظام الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٦٤.

- د/ محمود بابلي، خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية، مرجع سابق، ١٤٠٨ هـ، ص ٧٥.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
 للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

وبعد فتلك أهم الأسس الحاكمة للاقتصاد الإسلامي منزهة عن الخطأ،
 صالحة لكل زمان ومكان فيها الغنى عن التسارع وراء إتباع النظم والوضعية،
 وفيها الضمان الأكيد لتحقيق أسباب الدنيا والآخرة وإعمارها، قال تعالى {وَلَوْ
 أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ
 وَالْأَرْضِ} ^(١).

(١) سورة الأعراف، الآية رقم ٩٦.

المبحث الثانى

دور القطاع الخاص في التنمية

القطاع الخاص بؤرة الاهتمام، وجهد العملية التنموية، ومحركها الرئيسى في الاقتصاد الإسلامى، ولعل التشابك الكبير بين فعاليات ذلك القطاع، والأسس الشرعية التى يجب أن يتوخاها، ويسير في فلكها تبرر تلك الأهمية.

لقد أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الاقتصاديات الوضعية، وبالتحديد الاقتصاديات الرأسمالية، والتى أعطت للقطاع الخاص من خلال هيكل الملكية الخاصة كأصل والعامة كاستثناء، قد أبعدت ذلك القطاع، عن تحقيق الكثير من الأهداف، التى يؤمل أن يقوم بها بناء على بعض المعايير الاقتصادية الفنية المعتمدة عند تقويم النظم الاقتصادية، إلى دخول النشاطات التى يتوفر فيها أقصى عائد اقتصادى ممكن، دونما الاهتمام بمصلحة عامة المجتمع، جريا وراء الحصول على أقصى الأرباح هدف المنتج الرئيسى في تلك الدول، وإن كان هذا تبرره سيادة المستهلك إلا أن ذلك القطاع، وهو يبحث عن تحقيق هدفه، جنح إلى نمط معين من السلع التى توصف بأنها كمالية مما ترتب عليه اختلال في توزيع الدخل القومى، استتبع بالتالى ظواهر كالبطالة، والانحراف بشتى صوره وتفشى الجريمة، وعدم شعور الفرد بالأمان (اقتصاد الضمان الاجتماعى)، فضلاً عن إفساد البيئة وعدم الاهتمام بها، ومجافة كافة أنواع الكفاءة الاقتصادية فنية تعلقة بالاستخدام الأمثل أم استكائكية توصلت إلى التخصيص الأمثل للموارد، أم حركية توخت اكتشاف المزيد من الموارد الاقتصادية، وتحسين المعروض منها، مهتمة أقصى اهتمام برفع معدل النمو في الاقتصاد عامة، وفي جوانبه المادية فقط، وكأن حقيقة العالم تنحصر في

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

ماديته، الأمر الذي قاد بطريقة أو بأخرى إلى البعد عن الاستقرار الاقتصادي، وحدث الكثير من التقلبات الاقتصادية كالأزمة النقدية، وأزمة الكساد العالمي في ثلاثينيات هذا القرن.

وفي المقابل نجد أن الاقتصاديات الاشتراكية ألغت إلى حد كبير المبادرات الفردية، وفق مقتضيات العناصر الدقيقة في نظامها الاقتصادي، وهو اعتبار الملكية العامة لأدوات الإنتاج الأصل في حين يستثنى من ذلك الأصل ما يعرف بالملكية الخاصة، وفي حدود ضيقة جداً، وهو ما ابتعد بكثير، وفق الخطط المختلفة للمتغيرات الكبرى للاقتصاد، عن السيادة، وعن خرافة العدالة في توزيع الدخل والثروة، وعن القيم الروحية الملغاة تماماً، في حين افتقد ذلك النظام أيضاً، إلى الأبعاد النفسية في نظريته إلى الفرد، وكأنه مجرد من المشاعر، والأحاسيس الإنسانية.

ونحن هنا لا نعقد مقابلة بين النظام الاقتصادي الإسلامي، المنزه عن الخطأ، والمتفق والظروف المختلفة للمجتمعات، فذلك يحتاج إلى مزيد جهد، ولكنها إلماحه سريعة عن واقع النظم الاقتصادية المعاصرة في تركيزها على البعد، الذي نحن بصدده؛ وهو القطاع الخاص.

وتأسيساً على ما سبق نلاحظ في أدبيات التنمية اتجاهين فيما يتعلق بتنفيذ العملية التنموية، أحدهما: يعطى دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بل ويجعله جهد العملية التنموية ومحركها الأساسي من خلال آلية السوق أو ميكانيكية جهاز الثمن، ويقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية وهو الاتجاه الرأسمالي والآخر: ينجح إلى إعطاء الدولة وزن نسبي أكبر في قضايا التنمية الاقتصادية ويفعل هذا الدور أكثر من خلال أداة

التنمية الرئيسية حسب المنحنى الأيديولوجي ألا وهو التخطيط المركزي الشامل والملزم.. الخ، وهو حال الدول الاشتراكية سابقا.

والمملكة العربية السعودية، لا تتبع هذا الأسلوب، أو ذاك إلا وفق عقيدتها الإسلامية، وما يمليه الشرع الإسلامي الحنيف، من أصول ومبادئ مختلفة في الجانب الاقتصادي، فوجد النظام الذي يتسم عما تقدم بهويته الإسلامية، تخضع فيه كافة القضايا الاقتصادية للتعاليم الشرعية.

من أجل ذلك وانسجاماً مع ما سبق، ونظراً للدور الرائد للنشاط الاقتصادي الخاص، على اعتباره الأساس والقاعدة، وفق المنهج الإسلامي، الذي يقضى بذلك في ضوء حرية اقتصادية قوامها تحقيق المصالح المختلفة، وفق الأسس الشرعية، سعت الدولة إلى إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في العملية التنموية، إيماناً منها بأن هذا الأمر هو الذي سيقود في نهاية الأمر إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في وضع يكاد يكون الفريد من نوعه، يبلغ ذروته عند النظر إلى تكامل الأدوار الاستراتيجية الفنية بين القطاعين العام والخاص، وإذا أعطى القطاع الخاص الفرصة الاقتصادية المناسبة، وعزز ذلك بهيكل حوافز متنوعة تمكن من القيام بالدور المناط به، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد انعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للقطاع الخاص، وتأکید تفعيله في الخطط التنموية على الدور المتميز لأدائه في العملية التنموية برمتها، وحقق تطوراً كبيراً خلال عقود التنمية المختلفة، وفي كافة القطاعات الاقتصادية، وهو ما ساعد على إيجاد الخبرات الفنية في إدارة وتشغيل تلك القطاعات، فتمكن من تكوين ثروات كبيرة، كنتيجة لتحسن أسعار النفط خلال الطفرة استثمر جزء منها في الداخل، يشهد لذلك حجم الاكتتاب الهائل في

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

الشركات المساهمة، وهو ما يعنى قدرة ذلك القطاع على تحمل أعباء وتبعات العملية التنموية، ليس في فترة الرواج فقط، ولكن خلال مرحلة الانتقال (التكيف) وما بعدها.

هذا وقد تمكن القطاع الخاص من خلال التخطيط السليم، وبفضل من الله ثم بالدعم المتواصل لحكومة خادم الحرمين الشريفين، أن يشكل رافداً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساندا رئيسيا لجهود الحكومة في تنفيذ الخطط التنموية^(١)، يشهد لذلك مقاييس عدة من أهمها^(٢):

١- المساهمة في الناتج المحلى غير النفطى:

حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص من (٦٧.٦%) عام ١٤١٠هـ إلى (٧١%) عام ١٤٠٦ - ١٤٠٧هـ وبالتالي انخفضت مساهمة القطاع الحكومى من (٣٢.٢%) إلى (٢٩%) في نفس الفترة وهو ما زاد بالتأكيد خلال الخطط اللاحقة وخفض من مساهمة القطاع الحكومى.

٢- حجم العمالة التى استوعبها القطاع الخاص:

حيث تقدر بـ (٣.٩) مليون عامل تمثل (٨٨%) من إجمالى العمالة في المملكة، كما استطاع أن يوفر (٩٣%) من فرص العمل الجديدة بين (١٣٩٩ - ١٤٠٥هـ)، واستهدفت خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ)

(١) وزارة التخطيط، ندوة دور القطاع الخاص في التنمية (٩ - ١١ جمادى الأولى ١٤٠٩هـ) ص ٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ)، ص ٤٩.
- ملخص ورقة عمل حول التخصيص في المملكة العربية السعودية (الآثار الاقتصادية والخطوات العملية) المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين: جدة (٢٤ - ٢٧ شوال ١٤٠٩هـ)، ص ٧ - ٩.

زيادة إجمالي العمالة المدنية من (٥.١٤٧) مليون عامل عام ١٤٠٩-١٤١٠هـ إلى (٥.٣٥١) مليون عامل عام (١٤١٤-١٤١٥هـ) ومن المتوقع زيادة إجمالي العمالة السعودية بنسبة (٤.٢%) سنوياً وانخفاض العمالة غير السعودية بنسبة (١.٢%) خلال فترة الخطة الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ).

٣- زاد حجم شركات ومؤسسات القطاع الخاص:

من ١٠٠٠ شركة عام ١٣٩٠هـ إلى أكثر من ٧٠٠٠ شركه عام ١٤٠٩هـ.

٤- الأرصدة الخارجية المتراكمة للقطاع الخاص المصرفي وغير المصرفي:

ارتفعت من (٦٦ بليون دولار) تمثل (٤٧%) من إجمالي الموجودات عام (١٤٠٢-١٤٠٣هـ) إلى (٨٦.٦) بليون دولار تمثل (٥١%) من إجمالي الموجودات وهو ما يعنى حرمان الاقتصاد الوطنى من (٤٩%) من إجمالي الموجودات التى يتم استثمارها في الخارج خلال ذات الفترة.

أما القطاع الخاص غير المصرفى فقد كون خلال الفترة من (١٣٩٠-١٤١٠هـ) موجودات بلغت (٣٠٢.٦) بليون دولار، ولكن أعيد جزء منها إلى الداخل بلغ (٦٢.٧) بليون دولار خلال (١٤٠١-١٤٠٨هـ) وإلى أكثر من هذا في العصر الحاضر للتحسن في الفرص الاستثمارية المختلفة ولحاجة السوق المالية، وهو ما يعكس زيادة استثمارات القطاع الخاص بأكثر من سبعة أضعاف بين (١٣٩٠-١٤١٠هـ).

٥- تضاعف إنتاج القطاع الخاص خمسة أضعاف بين ١٣٩٠-١٤١٠هـ:

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

على أن نمو القطاع الخاص، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية يتم من خلال محورين يتجه أولهما: إلى تهيئة المناخ للاستثمار العام مشمولاً بهيكل من الحوافز المتنوعة، وضمانات الاستثمار القادرة على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وثانيهما: يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية التي تستطيع الدولة من خلالها توسيع قاعدة الملكية الخاصة خلال فترة زمنية مناسبة.

إن في زيادة اهتمام الدولة بالقطاع الخاص وتعزيز دوره في الخطط التنموية اتجاه إسلامي ودليل واضح على أن الدولة لا تستهدف القيام بالنشاط الاقتصادي إنتاجاً وتوزيعاً بمفردها، لما في ذلك من الأضرار الاقتصادية والاجتماعية؛ كإلغاء المنافسة، وتخطيط الأسعار للسلعة المنتجة محلياً أو المستوردة، وإلغاء المنافسة الكاملة، ومضارة الناس في تحصيل أقواتهم فضلاً عن إنتاج السلع بجودة ونوعية رديئة، وإلغاء الحافز الفردي، ولهذا الأمر أدلته التي نستطيع فهمها من بعض النصوص، فقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ينهى ولاته عن مزاوله التجارة ويعاقبهم على ذلك، إذا علم أنهم استفادوا مالا بسبب ولايتهم)^(١)، وقد كتب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه إلى بعض عماله يقول: (أن تجارة الولاة لهم مفسدة وللرعية مهلكة)^(٢)، وكان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما يقول: (من أشرط الساعة تجارة السلطان)^(٣)، ويتجه أبو جعفر الدمشقي هذا الاتجاه فهو يرى: (أن مشاركة السلطان للرعية في تجارتهم هلاك

(١) ابن تيمية، السياسة الشرعية، دار الشعب: القاهرة: بدون رقم طبعة، ١٣٩١هـ، ص ٤٢.

(٢) ابن الأزرقي، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: على سامي النشار، بدون ناشر أو رقم أو تاريخ، (ج ١، ص ٢١٥).

(٣) ابن الأزرقي، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: على سامي النشار، بدون ناشر أو رقم أو تاريخ، (ج ١، ص ٢١٥).

لهم، ومشاركتهم له في حمل السلاح مهلكة له^(١)، وقد عقد ابن خلدون في وجوب تحقيق أصل الحرية الاقتصادية المنضبطة للأفراد أكثر من فصل في مقدمته^(٢)، تتصافر جميعاً في التقليل من حجم القطاع العام وقيام الدولة بوظائفها الشرعية المتعارف عليها.

ويرى أبو الأعلى المودودي (أن من واجب الدولة أن تكون محققة للعدل في البلاد، مشرفة على أحوالها، وساهرة على شئونها، وليس من واجباتها أن تكون هي التاجر، أو الصانع، أو مالك الأرض... يبرز ذلك أن الأهمية الحقيقية في نظر الإسلام، هي للفرد، وليست للجماعة، ولا المجتمع، ولا الأمة، ليس الفرد للجماعة، ولكن الجماعة للفرد؛ لأن الإسلام يريد أن يبقى الإنسان أقرب للحالة الفطرية، والحالة الفطرية للاقتصاد الإنساني، هي أن يملك الأفراد ما قد بسط الله تعالى من وسائل الرزق على وجه الأرض يتصرفوا فيها... حتى يكون الفرد حراً في معاشه مستقلاً في حياته مع بقائه في المجتمع وكونه جزء من أجزائه، بل يقرر أن الإسلام لا يحب أن تقوم الحكومة بأعمال التجار والصناع وأصحاب الأراضي بنفسها، بل أن وظيفة الحكومة هي إصلاح البلاد وإرشادها إلى طريق الخير وإقامة العدل فيها، والقضاء على المفسدات والمنكرات وخدمة الصالح العام... وإذا قامت الحكومة بأعمال تجارية أو صناعية أخرى،

(١) أبو جعفر الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشري الشوربجي، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة: الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ص ٣٩.

(٢) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار القلم: بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٤م، ص ٢٨١-٢٨٣.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

فعلينا أن تجعل نصب عينها تحويلها إلى أيدي الأفراد، بعد تسييرها وإدارة أمرها بنجاح^(١).

وهكذا نلاحظ أن هذا الاتجاه، قوى في تأكيد أهمية الدور الذي يجب أن يقوم به القطاع الخاص في الاقتصاد الإسلامي فهو الجهد المحرك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها، وتعاون فعالياته مع بعضها البعض فضلاً عن تعاونها مع فعاليات القطاع العام يأتي بأفضل النتائج والآثار الاقتصادية للاقتصاد القومي في مجموعه.

على أننا وتأكيذاً على ما سبق نستطيع أن نذكر اتجاه الاقتصاد السعودي في زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال نصوص أخرى تجسد طبيعة الحق وانسجامه مع قضايا الحرية الاقتصادية والأهمية النسبية للقطاعات وتكامل أدوارها الفنية.

يرى شيخ الإسلام ابن تيميه بصدد ذلك (أن الناس - القطاع الخاص - يتبايعون ويستأجرون كيف شاءوا ما لم تحرم الشريعة... وما لم تحد الشريعة في ذلك حداً فييقون فيه على الإطلاق الأصلي)^(٢).

أما الشاطبي فيتناول ذلك بالتركيز على طبيعة المقاصد الشرعية الأصلية والتابعة، (فالأصلية هي الضرورات المعتبرة في الشرع، ولا حظ للعبد، ولا حرية، ولا اختيار، أما التابعة، فهي التي روعى فيها حظ المكلف فمن جهتها يحصل له مقتضى ما جبل عليه من نيل الشهوات، والاستمتاع بالمباحات،

(١) أبو الأعلى المودودي، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ترجمة: محمد حداد، بدون ناشر، الطبعة الثالثة، ١٣٩١هـ، ص ٤٧.

(٢) ابن تيمية، الفتاوى، جمع وترتيب: عبد الرحمن قاسم، مكتبة المبارك: المغرب، بدون رقم أو تاريخ، (ج ٩، ص ١٨).

وسد الخلات، وذلك أن حكمة الحكيم الخبير حكمت أن قيام الدين والدنيا إنما يصلح ويستمر بدواع من قبل الإنسان تحكمه على اكتساب، يحتاج إليه هو وغيره^(١)، وهذا النص مما ينطبق على مسألة الحرية الاقتصادية وضرورة إعطاء القطاع الخاص الفرصة الأكبر للقيام بدوره المأمول تحفزه إلى ذلك الفطرة وضرورة سد حاجاته المختلفة، فالاحترام والتكسب والنكاح على الجملة مطلوب طلب الندب لا الوجوب وما سبق لا يعنى إلغاء مصلحة الجماعة ومصادرتها ولكنه نوع من التوفيق بين المصلحة العامة والخاصة والنابعة في الأساس من مبادئ الاقتصاد الإسلامى، والسابقة لفكرة اليد الخفية التى تسير الفرد لتحقيق مصلحته الخاصة فيفضى ذلك إلى تحقيق مصلحة عامة المجتمع في الاقتصاد الرأسمالى.

ثم يفضل الشاطبى في هذه المصالح وضرورة تكاملها فيقول: (فالحاصل أن هذا الضرب قسمان، قسم يكون القيام بالمصالح فيه بغير واسطة كقيامه بمصالح نفسه مباشرة، وقسم يكون القيام فيه بواسطة الحظ مع الغير كالقيام بوظائف الزوجات والأولاد والاكتساب بما للغير فيه مصلحة كالأجارات والكرام والتجارة وسائر وجوه الصنائع والاكتسابات)^(٢)، وهو ما يعنى في نظر الشاطبى أن توسع الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية مضر من عدة وجوه، فهو مفسد للجباية ومسقط لنظام المنافسة الشريفة التى يتوخاها النظام الاقتصادى الإسلامى، ويعمل على إفلاس التجارة والمنتجين، ويؤدى إلى جعل الدولة

(١) الشاطبى، الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٤١هـ، ج٢، ص١٢٨-١٣٠.

(٢) الشاطبى، الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٤١هـ، ج٢، ص١٢٨-١٣٠.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

احتكارية تحتكر تجارة السلع وتبييعها بأسعار مرتفعة مع انعدام الحافز الفردي، كما يعمل على تواضع حصيلة الإيرادات العامة، وإلى انخفاض الأرباح، وكساد النشاط الاقتصادي، وفي جماع ذلك يقول ابن خلدون: (ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق وذلك من قبيل الممتلكات، فإن الرعية المعتملين في العمارة إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمادهم ذلك، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم واتخذوا سخرياً في معاشهم بطل كسبهم... وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة والتسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليها بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع)^(١).

ويصل الأمر ذروته في النظر الفقهي بالتركيز على طبيعة الحق الفردي ومشروعيته، وفي ذلك يقول الشافعي في إنكاره للتسعير: (الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها، ولا شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم)^(٢)، ويقول أبو يوسف: (وليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف)^(٣)، أما السرخسي فيقول: (وليس للإمام ولاية النظر في الملك الخاص لإنسان بتقديم غيره فيه عليه؛ بل هو في ذلك كسائر الرعايا)^(٤).

-
- (١) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ٢٨٩.
(٢) المزني، مختصر المزني مع الأم، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة: بدون رقم طبعة، ١٣١٢هـ، (ج ٢، ص ٢٠٩).
(٣) أبو يوسف، الخراج، المطبعة السلفية: القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٣٩٦هـ، ص ٦٥-٦٦.
(٤) السرخسي، المبسوط، دار المعرفة: بيروت الطبعة الثانية، بدون تاريخ، (ج ٢٣، ص ٢٠٣).

والنصوص في هذا المجال كثيرة مشهورة سقنا طرفاً منها للاستشهاد، وتدعيم وجهة النظر التي يتبناها الاقتصاد السعودي في تفعيل القطاع الخاص، وتعظيم دوره في العملية التنموية، وذلك واضح من قول خادم الحرمين الشريفين، عندما أكد هذا الاتجاه بوضوح قاطع فقال: (القطاع الخاص هو الركن الأساسي للدولة، الدولة لا تستطيع أن تعمل كل ما يمكن أن يعمل فهمة الدولة بالواقع توجيهه، الدولة لا تريد أن تكون مالكة لأى شئ، الدولة تريد أن يكون المواطن هو المالك لكل شئ، حتى يستطيع أن يدبر أموره بنفسه)^(١).

فقد حدد خادم الحرمين الشريفين في هذه الكلمة الموجزة الدقيقة، طبيعة ودور الدولة في الاقتصاد الإسلامى، من خلال الاهتمام بالحرية، وهيكल الملكية، وتحقيق مصلحة الوطن والمواطن، والرفاهية العامة لأفراده، وهو ما تحقق بالفعل، ومسيرة الخطط التنموية، ومنجزاتها وآثارها، ونتائجها، والواقع الاقتصادى، القوى الفاعل الكفاء لهذه البلاد يشهد لذلك، رغم الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت الاقتصاد السعودي في فترات ما بعد الطفرة (التكيف)، وحرب الخليج الأولى، والأشد في الثانية، فيما يعرف بحرب تحرير الكويت، بل أن الدولة بمجرد أن ترى في القطاع الخاص، تلك المكانة التي يستطيع من خلالها إدارة الشؤون الاقتصادية بكفاءة ونجاح تيسرك السبل وتحشد لذلك الكثير من الحوافز المعنوية والمادية، وما مسيرة التخصيص في الاقتصاد السعودي إلا دليل بارز على ذلك^(٢).

(١) دور القطاع الخاص في التنمية، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) للتفصيل حول التخصيص انظر:

د. فاروق أخضر، تخصيص الاقتصاد السعودي بين النظرية والتطبيق، الشركة السعودية للأبحاث والنشر: جدة، بدون رقم طبعة، ١٤١٥هـ.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

المبحث الثالث

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية الاقتصادية

لإرساء الدعائم المختلفة للتنمية الاقتصادية نفذت في الاقتصاد السعودي خمس خطط تنموية ونحن بصدد تطبيق الخطة السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ)، ولتعزيز دور القطاع الخاص، جرى تفعيله من خلال تلك الخطط التنموية، وهذا أمر طبيعي، ونستهدف هنا تتبع ذلك، والكشف عن ماهيته، من خلال العرض التحليلي لتلك الخطط، وإبراز مسيرة القطاع الخاص ودوره، من خلال أهدافها، ومحاورها، واتجاهاتها المختلفة، وسيتم ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:

"القطاع الخاص في خطة التنمية الأولى (١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ)"

الاهتمام بالقطاع الخاص وتعزيز دوره في القيام بالأعباء التنموية المناسبة، والمساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطنى ركيزة أساسية في منهج وأسلوب التخطيط في السعودية، وقد قضت معطيات خطة التنمية الخمسية الأولى بذلك وتلتها مسيرة الخطط التنموية فيما بعد.

غير أن الاقتصاد الوطنى في تلك الفترة الزمنية البعيدة نسبياً ركز على أسس استراتيجية هامة ودائمة، كالحفاظ على القيم الدينية والأخلاقية، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية على اعتبار ذلك من المحاور الرئيسية لسائر الخطط الاقتصادية السعودية، أى الاهتمام بالإنسان على اعتباره هدف التنمية وصانعها، إذ تقضى الخطة الأولى على أن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هى وسيلة الغرض الوحيد منها زيادة رفاهية الإنسان، فضلاً عن زيادة معدل نمو الإنتاج المحلى، وتطوير

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

الموارد البشرية، وتنويع مصادر الدخل الوطني^(١)، وجاء الاهتمام عاماً فيما يتعلق بالقطاع الخاص، ومرد ذلك تعاظم المسؤولية الملقاة على عاتق الدولة في تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب لتفعيل القطاع الخاص في مسيرة التنمية الاقتصادية، وإيجاد شبكة متكاملة من خدمات رأس المال الاجتماعي في شكل طرق، وكبارى، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وسدود، وسنترالات هاتفية، وما عداها من البنى الاقتصادية الملائمة في تلك الفترة، وهي أمور لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها لارتفاع تكاليفهما من ناحية، وقلة العائد الاقتصادي المتوقع منها من ناحية أخرى، وبالرغم من ذلك إلا أن الإطار الفني للعملية إبان هذه الخطة قد فعل من دور القطاع الخاص بطرق مختلفة ننبينها فيما يلي^(٢).

- ١- تشجيع زيادة إنتاجية المشاريع الخاصة ومساهمتها في عملية التنمية قدر الإمكان.
- ٢- إمداد القطاع الخاص بالبيانات والمعلومات والخدمات الفنية لمساعدته في القيام بنشاطاته المختلفة، وهي أساس القيام بدراسات الجدوى الناجحة.
- ٣- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تحمل عبء تمويل عمليات التنمية وتنفيذ البرامج.
- ٤- إجراء دراسات يمكن بواسطتها إقناع القطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي تقوم بها الحكومة إبان الخطة الأولى مثل:

(١) الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠ - ١٣٩٥ هـ)، ص ٢٣، ٢٥، ٤٩، ٥٢.

(٢) الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠ - ١٣٩٥ هـ)، ص ٢٣، ٢٥، ٤٩، ٥٢.

- أ- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء وإدارة بعض المشروعات.
- ب- التعاقد مع المؤسسات الخاصة على صيانة وتشغيل المرافق.
- ج- اشتراك المؤسسات الخاصة في عمليات إصلاح وصيانة المباني والأجهزة الحكومية.
- واستتبع بالتالي تشجيع إتباع سياسات وأنظمة اقتصادية تعطي القوى الاقتصادية والاجتماعية حرية أكبر في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف عام ومحدد من أهداف التخطيط^(١).

المطلب الثاني

"القطاع الخاص في التنمية الثانية (١٣٩٥-١٤٠٠هـ)"

أولاً: من خلال الأهداف العامة:

جاء في صدد الحديث عن الأهداف العامة لخطة التنمية الثانية، وفيما يتعلق بتحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي، الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمملكة مع تخفيف الاعتماد على النفط بتنوع القاعدة الإنتاجية، والتوسع في القطاعات الاقتصادية المختلفة، الزراعية، والصناعية، والتعدين، والتركيز على الصناعات البتروكيمياوية في هذا المجال^(٢).

إن الدولة تستهدف دائماً تشجيع القطاع الخاص على التوسع في أوجه النشاط هذه عن طريق توفير التسهيلات والحوافز الكافية لانطلاقته^(٣)، وهذا

(١) الهيئة المركزية للتخطيط (خطة التنمية الأولى ١٣٩٠ - ١٤٠٠هـ)، ص ٥٦.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، (١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ)، ص ٢٩.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية، (١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ)، ص ٢٩.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

يعنى أن الدولة لا تجعل النشاط الاقتصادي عامة زراعياً أم صناعياً أم خدمياً حكراً عليها، بل أنها تتوقع من القطاع الخاص أن يمارس دوره في القيام بتلك النشاطات، ولعل الظروف والواقع الاقتصادي بداية تطبيق الخطة الثانية (١٣٩٥هـ) لم تكن تؤهل القطاع الخاص للقيام بالدور المأمول منه إلا من خلال التسهيلات والحفز، وتكون الدولة ماضية قدماً في استكمال التجهيزات الأساسية عماد العملية التنموية.

ثانياً: من خلال إدارة الخطة وتنفيذها:

قضت معطيات خطة التنمية الثانية بإيجاد مجموعة من الأهداف والسياسات كفيلة فيما بينها بتفعيل القطاع الخاص وزيادة إنتاجيته أهمها ما يلي:

١- هناك هدف تفريعي هام يتمثل في قيام الدولة بتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص، ليساهم بفاعلية في إنشاء المباني التي تتطلبها الخطة الثانية، وأن يعمل بحرية إلا إذا اصطدم نشاطه مع الأهداف الاجتماعية، أو عرقل إنشاء مشروعات أكثر كفاية وأوفر إنتاجاً، وألا يعمل القطاع العام أو يسهم في مشروعات تجارية أو إنتاجية، إلا إذا ثبت عجز القطاع الخاص عن القيام بها على أن يترك له إذا تم التأكد من قدرته على إدارة وتملك المشروعات.

٢- منح الإعانات المختلفة للقطاع الزراعي، وتمكينه من استخدام الميكنة الزراعية، والقيام بتقديم الاستشارات المختلفة، والبحوث اللازمة لتطويره، وتقديم القروض المختلفة الآجال للتسريع بتنميته.

٣- إعطاء الكثير من الحوافز المختلفة للقطاع الصناعي منها، إصدار بيان عن السياسة الصناعية السعودية وخدمات الإرشاد الصناعي، ودليلاً شاملاً للاستثمارات الصناعية، وإيجاد القرارات المرنة لحماية الصناعات المحلية، وتشجيع إسهام رأس المال الأجنبي فيها، فضلاً عن إنشاء صندوق ينهض بأعباء التنمية الصناعية، يتولى تقديم القروض بواقع ٥٠% من التكلفة الرأسمالية للمشروع، وإقامة المناطق الصناعية في كل من جدة والرياض والدمام.

٤- إنشاء مؤسسة تعنى بأمور التموين، وتوفير كميات كافية من السلع الغذائية، ومواد البناء، وإنشاء شركات تسهم مع القطاع الخاص في تشغيل الفنادق والمراكز السياحية، وخدمات النقل، وشحن المواد غير البترولية.

٥- إيجاد مجموعة من البرامج والمشروعات المتصلة بالدور المقترح للقطاع الخاص، في كل من الزراعة والتعدين، والكهرباء (النظام الموحد) والبناء والتشييد، والتجارة، والإسكان، والموانئ، وإيجاد الإجراءات الكفيلة باستيراد القوى العاملة.

على أنه تم دعم وتشجيع القطاع الخاص باتّباع أربع سياسات رئيسية هي^(١):

١- توفير الحوافز المادية، والتسهيلات، والمساعدات الفنية المعنية على قيام القطاع الخاص بدور كبير في التنمية الاقتصادية عامة، والقطاعات الإنتاجية بصفة خاصة.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

- ٢- جذب القوى العاملة المتوفرة في الأرياف إلى المدن الكبرى لتوفر فرص العمل اللائق بها.
 - ٣- التوسع النسبي في استقدام القوى العاملة الأجنبية للمساهمة في تنفيذ برامج الخطة ومشروعاتها.
 - ٤- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من اتفاقيات التعاون الدولي التي مكنت السعودية من الحصول على الخبرات الفنية والإدارية والعمالة الماهرة.
- لقد تضمنت الخطة الثانية إشارة عابرة إلى أهمية القطاع الخاص، ولعل الأهمية الكبرى التي يتميز بها قطاع النفط في اقتصاديات المملكة ودوره في توفير المتطلبات الأساسية قد أدى إلى إضعاف الرغبة في تنمية الإمكانات الوطنية في المجالات الإنتاجية الأخرى، لذلك اقتصرَت المشروعات الخاصة على مجموعة من الشركات التجارية الصغيرة التي كانت تعمل في استيراد وتوزيع ما تحتاجه البلاد من السلع، إلا أن أهمية القطاع الخاص قد تزايدت خلال الخطة الثانية وزاد إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعفين منذ عام ١٩٣٤هـ، فضلاً عما طرأ على تركيب هذا القطاع من تغيير جوهري فلم يعد نشاطه مقصوراً على التجارة، بل أصبحت الشركات الخاصة تشارك في كافة قطاعات الاقتصاد وعلى الأخص في الصناعة، والزراعة، والفندقة، والبناء والتشييد^(١)، وكان من أهم منجزات خطة التنمية الثانية أن التوسع في

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢.

القطاع الخاص المدعوم بالحوافز التشجيعية الحكومية قد أسهم بنسبة (٣)، ١٥% من النمو المركب في الناتج غير النفطى^(١).

المطلب الثالث:

"القطاع الخاص في خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)"

من خلال الأهداف العامة:

تهتم الخطة الثالثة بأهداف أساسية منها، إدخال تغيير في البنية الاقتصادية، ومن ضمن السياسات المترجمة لهذا الهدف تنمية القطاعات الإنتاجية، وتقضى سياسة الدولة أن يتولى القطاع الخاص تحقيق هذا الهدف، وأن يكون دور الدولة مساندا وحافزا للقطاع الخاص للاضطلاع بمهامه^(٢). وهذا وستتم تفعيل القطاع الخاص في هذا المجال بحملة من السياسات أهمها^(٣):

- ١- تقديم المعلومات والدراسات الاستثمارية، وتعريف المواطنين (القطاع الخاص)، بالفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات الإنتاجية.
- ٢- تمويل الاستثمارات الخاصة من خلال الاستمرار في تقديم الحوافز والتسهيلات للمشاريع الإنتاجية، وحث المصارف التجارية على زيادة تسييلاتها لتلك المشاريع، وتشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ٣٨٨، ٢٠٢، ٨١، ٨٢.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

- ٣- استكمال التجهيزات الأساسية وتشجيع مشاريع الخدمات التي تساند الصناعات الإنتاجية وتساعد على مثل مشاريع الصيانة والنقل والتسويق.
 - ٤- تحديد أولويات الاستثمار، بتشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية الكبرى والمشاريع التي تستخدم الفنون الإنتاجية الجديدة، وتلك المشاريع التي تحقق أقصى زيادة في القيمة المضافة من إنتاج الزيت الخام من خلال إقامة الصناعات المساندة إلى المواد الهيدروكربونية.
- أما فيما يتعلق بتنمية الموارد الاقتصادية المعتمدة على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية عامة، والنفطية بوجه خاص فتتألف خطة التنمية الثالثة فيما يتعلق بتنفيذ القطاع الخاص بما يلي^(١):
- ١- ستقدم كل من وزارة الصناعة والكهرباء وسابك كل تشجيع لشركات القطاع الخاص لدراسة وتنفيذ الفرص الاستثمارية في المشروعات الصناعية المنبثقة عن المصانع البتروكيمياوية الأساسية التي يقوم بها القطاع العام وإذا ثبتت جدوى المشاريع ستقدم القروض للمستثمرين من القطاع الخاص من قبل صندوق التنمية الصناعية.
 - ٢- قيام القطاع الخاص بالدور الرئيسى في تنفيذ الصناعات غير الهيدروكربونية أى تخطيط وتنفيذ وتشغيل المصانع ضمن إطار التوجيه الحكومى وإشرافه وبتشجيع منه وقامت بترومين بدور مباشر نيابة عن القطاع العام في تأسيس الصناعات المعدنية، وجاءت سابك بعدها عام ١٣٩٦هـ لتقوم بالدور نفسه.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة، (١٤٠٠- ١٤٠٥هـ) ص ١٩٦،
٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٣٨٨، ٣٨٩.

٣- الاستمرار في إعطاء القطاع الخاص دوراً رئيسياً في القيام بتنفيذ المشاريع الصناعية من خلال تقديم القروض الصناعية بواقع (٥٠%) من رأس المال من صندوق التنمية الصناعية، إذا أثبتت دراسة الجدوى الاقتصادية نجاح المشروع، وقد فتحت الدولة للقطاع الخاص آفاق كبيرة في الكثير من الصناعات على رأسها، إنتاج الأسمنت، والغازات الصناعية، والمواد البتروكيمياوية الوسيطة، ومنتجات الزجاج، والمنتجات المعدنية، وقطع غيار السيارات، وإنتاج العلف الحيواني المركز، ومواد البناء، والصناعات الزراعية.

وفيما يتصل بإدارة خطة التنمية الاقتصادية ومتابعتها نجد التوجه إلى ضرورة تخطيط القطاع الخاص وزيادة دوره في إحداث التنمية الاقتصادية لأمر من أهمها^(١):

١- إن مسؤولية تنفيذ خطط التنمية تقع بالدرجة الأولى على عاتق القطاع الخاص، ولو من الناحية التعاقدية البحتة، وهذا كاف لتعزيز دور القطاع الخاص وتنميته وتطوره.

٢- ضرورة (أهمية) التنسيق بين القطاعين العام والخاص، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل للموارد، وعدم تبديدها كنتيجة لازدواجية الأعمال دونما حاجة، لأن هناك تكامل فني بين القطاعين العام والخاص.

٣- التوفيق بين أهداف القطاع الخاص وغاياته وأهداف الخطط التنموية والملائمة بين المصالح المختلفة لضمان وحدة الهدف بالنسبة للاقتصاد

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠-١٤٠٥هـ)، ص ١٩٦، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٣٨٨، ٣٨٩.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

ككل، ولكي تضمن عدم حدوث تضارب بين نشاط السوق الحر، وبين المصالح العامة للمجتمع.

٤- ضرورة إشراك القطاع الخاص في عملية التخطيط لضمان انسياب المعلومات من القطاع الخاص، وإحاطته بخطط الدولة المستقبلية، ودمج خطته ضمن الخطط التنموية.

على أن طبيعة التخطيط للقطاع الخاص تتحكمها ثلاثة مبادئ هي^(١):

١- اعتراف الدولة بإمكانيات القطاع الخاص وقدرته على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية، وتطبيق الدولة نظام الاقتصاد الحر، الذي يفسح المجال لفاعليات القطاع الخاص لممارسة نشاطه بحرية في حدود الإطار العام الذي تحدده الاعتبارات الدينية والاجتماعية والثقافية.

٢- تهدف الدولة من خلال سياساتها المختلفة دعم المنافسة الشريفة بين فعاليات القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات).

٣- ستواصل الدولة اتباع سياسة المشاركة في النشاط الاقتصادي إذا عجز أو عجز عنها القطاع الخاص، أو إذا كان من الضروري قيام الدولة بها. على أن تفعيل القطاع الخاص في الخطط التنموية لا يعنى سيطرة الدولة عليه بالتالى اتخاذ القرارات نيابة عنه، وإنما سيتم وضع إطار عام يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره، والقيام بنشاطه، والتأثير على الصناديق المتخصصة، وزيادة التنسيق بين أهداف القطاعين العام والخاص، وإنشاء وحدة جديدة للاتصال بينهما في وزارة التخطيط^(٢).

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ)، ص ٣٨٩.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ)، ص ٣٨٩.

إن من المنجزات الرئيسية للخطّة الثالثة المتعلقة بموضوعنا في أبعاده الفنية، أن نسبة استثمارات القطاع الخاص في مجال الاستثمارات العامة باستثناء قطاع البترول، وفي مجموع الاستثمارات في جميع القطاعات مقارنة بالخطّة الثانية قد قفزت من (١، ٢٧%) خلال الخطّة الثانية إلى (٨، ٣١%) خلال الخطّة الثالثة^(١).

ومع ما حدث من تحسن إلا أن التوقعات غير الرشيدة للقطاع الخاص، والاستفادة العكسية من الحوافز التي تقدمها الدولة، واستمرار ظروف الازدهار عملت على زيادة العمالة بمعدل فاق معدل النمو الاقتصادي، وهو ما عمل على هبوط القيمة المضافة في القطاع غير البترولي، إذ بلغت الإنتاجية خلال سنوات الخطّة الخمس (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ) (-٩، ٢%، -٨، ١%، -٨، ٢%، -٧، ٣%، -٧، ٢%) على التوالي^(٢).

المطلب الرابع:

"القطاع الخاص في خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)"

الخطة الرابعة هي استمرار لمنهجية التخطيط وتنمياً لمسيرتها، إلا أن السعودية في بداية تنفيذ هذه الخطة دخلت منعطفاً جديداً في التنمية حيث تتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في التركيز على تنمية

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص٤٦، ٧٠.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص٤٦، ٧٠.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

القطاعات الإنتاجية، واستخدام التقنية الحديثة، وإعطاء أهمية لدور القطاع الخاص والحرية الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستقبلية^(١). ويمكن تبين مسيرة التفعيل في هذه الخطة من النقاط التالية:

أولاً: من خلال الأهداف العامة:

جاء في الهدف السابع من أهداف هذه الخطة؛ التركيز على الاستمرار في إحداث تغيير حقيقي في البيئة الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الإنتاجية، بالتركيز على الصناعة والزراعة، وتطبيقاً لسياسة تحقيق التغيير في بنية الاقتصاد فقد خصصت هذه الخطة ضمن برامج الإنفاق دعماً مالياً لتشجيع القطاع الخاص على أخذ زمام المبادرة، وحشد إمكانياته وموارده الذاتية^(٢)، وإيجاد الظروف المادية الملائمة لقيام القطاع الخاص بإنشاء بعض الصناعات المكملية، كتطبيق عملي لسياسة التنويع فيما يخص القطاع الخاص^(٣).

ثانياً: من خلال التحليل الكلي للاقتصاد الوطني:

-
- (١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ)، ص ٤٢، ٧٥-٧٦، ٧٧-٧٨، ٩٩، ١٠٠.
(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ)، ص ٤٢، ٧٥-٧٦، ٧٧-٧٨، ٩٩، ١٠٠.
(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠ هـ)، ص ٤٢، ٧٥-٧٦، ٧٧-٧٨، ٩٩، ١٠٠.

- أفضل ما يوصف به الاقتصاد السعودي خلال فترة هذه الخطة هو أنه يمر بمرحلة انتقالية لها بعض التأثيرات المختلفة على القطاع الخاص هي^(١):
- ١- ازدياد المنافسة على المشروعات الحكومية التي أخذ حجمها يتقلص، وما يترتب على ذلك من ضغط على هوامش الربح لتخفيضها، وعلى أداء العمل ليصبح بنوعية أفضل.
 - ٢- استكمال القطاع الخاص للعديد من مشروعات الاستثمار الخاص سوف يساهم في زيادة حدة المنافسة، لذلك وإزاء الأضرار المختلفة لهذه التأثيرات، لا بد من التعديل والتنسيق وفق الأوضاع الجديدة في القطاعين العام والخاص، إذ ركزت الاستراتيجية بعيدة المدى على إحداث تغييرات هيكلية، وتحقيق التنويع بالتركيز على القطاعات الإنتاجية، كقوة رئيسية للتوسع في الاقتصاد، وقد استهدفت سياسة الحكومة في سبيل تحقيق ذلك ما يلي^(٢):
 - أ- التركيز على الدعم المالي لأنشطة القطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية.
 - ب- زيادة حصة القطاع الخاص في المشروعات الحكومية.
 - ج- تشجيع ودعم اتفاقيات المشاركة الجديدة والمتنوعة بين القطاعين العام والخاص، والتي تتعلق بصفة خاصة بمشروعات التشغيل والصيانة.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ٤٢، ٧٥-٧٦، ٧٧-٧٨، ٧٩، ١٠٠.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ٤٢، ٧٥-٧٦، ٧٧-٧٨، ٧٩، ١٠٠.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

د- التكامل الفني لأهداف الخطة بصفة عامة وإقامة علاقات جديدة بين الحكومة والقطاع الخاص^(١)، مع اعتماد الخطة في تنمية وتنفيذ النشاطات الإنتاجية الحرجة، على القطاع الخاص، الذي يحظى بالمساعدة والدعم من الدولة بدرجة كبيرة^(٢).

ثالثاً: من خلال التخطيط للقطاع الخاص:

أفردت الخطة الرابعة الفصل السادس بها للقطاع الخاص، والذي يتناول رسم الأهداف الاستراتيجية، والوسائل، والسياسات التي تمكن القطاع الخاص من السير في ركاب الخطة بفاعلية وكفاءة عاليتين تعود في نهاية الأمر بالنفع على الاقتصاد الوطني في مجموعة، بالتأكيد واضح والتركيز شديد على أهمية تفعيل القطاع الخاص، وتعزيز دوره للنهوض بأعباء عملية التنمية، وهذا قاسم مشترك بين كافة خطط التنمية السعودية، على أن من أهم أهداف ذلك الفصل ما يلي^(٣):

- ١- وضع القطاع الخاص ضمن الإطار المناسب من حيث مجال نشاطاته وطبيعتها وإسهامه في عملية التنمية.
- ٢- مراجعة وتحليل التغيرات الرئيسية التي حدثت في بنية الاقتصاد الوطني، وتحليل أثرها على تطور القطاع الخاص في المستقبل.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ١٢٦-١٣١.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ١٢٦-١٣١.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ١٢٦-١٣١.

٣- تحديد المشكلات الرئيسية التي يحتمل ان تواجه القطاع الخاص خلال سنوات الخطة، ووضع الخطوط العريضة للسياسات الحكومية المقترحة، والتغيرات التي يطلب من القطاع الخاص الأخذ بها.

ومن الجدير ذكره أن القطاع الخاص ساهم ويساهم في أوجه نشاط اقتصادى واجتماعى متعدد، كنتيجة للاعتماد على آلية السوق والدعم، وهيكّل الحوافز المتنوع، فدوره في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة، والتجارة والخدمات) واضح، فضلاً عن استثماراته الكبيرة في التعليم والصحة ومشاريع الإسكان والخدمات الاجتماعية والمرافق، ولعل الصورة تتضح بذكر مكونات (هيكّل) القطاع الخاص التي تشمل كثيراً من أوجه النشاط الإنتاجى والخدمى، وعدد كبير من المؤسسات التجارية الفردية وشركات دولية نشاط، كما أن الشركات المساهمة آخذة في الازدياد، خاصة في المشروعات المشتركة، وازدياد عدد الشركات المختلطة نتيجة لسياسات الحكومة الاقتصادية التي تعمل على بيع جانباً من أسهم الشركات العامة، وبدأت اجتماعات القطاع الخاص واضحة بالأسواق العالمية جنباً إلى جنب مع الأسواق المحلية^(١).

وقد حقق القطاع الخاص في العشر سنوات التي سبقت الخطة الرابعة (١٣٩٥ - ١٤٠٥هـ) نمواً سريعاً في حجم نشاطه، وما ذلك إلا لارتفاع عائدات البترول، وثمرة للسياسات الرشيدة التي نفذتها الدولة فيما يتعلق بإنفاق عائداتها، واعتمادها بشكل رئيسى على القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية، مع

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ)، ص ١٢٦ - ١٢٧ - ١٣١.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

الاعتماد على مرتكزات هامة ساعدت إلى حد كبير في نمو القطاع الخاص وتفعيله هي^(١):

١- اعتماد الدولة على هدف استراتيجي يتعلق بتنويع القاعدة الاقتصادية، وتخفيف الاعتماد على الزيت.

٢- اعتماد السياسة الاقتصادية على نظام السوق يقوم فيها القطاع الخاص بنشاطه بما لا يتعارض مع الأهداف العامة لضمان توزيع مكاسب وفوائد التنمية، وتشجيع القطاع الخاص ودعمه لدخول نشاطات محددة، والتأكد من عدم معاناة الأفراد والأسر كنتيجة لاهتمام القطاع الخاص بتحقيق الأرباح.

٣- الالتزام بتخصيص الموارد الرأسمالية اللازمة لإنشاء التجهيزات الأساسية بما عمل على التوسع في الطلب، من خلال حجم النفقات الرأسمالية الكبيرة، وهو ما مكن القطاع الخاص من توفير الموارد بأسعار وكميات مناسبة، وإيجاد الأسواق لمختلف المنتجات والنشاطات الاقتصادية، فحشد رؤوس أموال كبيرة، واستطاع تطوير واستقطاب كفاءات ومهارات عالية المستوى.

ويمكن التدليل على نمو حجم القطاع الخاص كمياً من خلال إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، إذ ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من القطاع الخاص غير البترولي من (٦، ٧٤) بليون ريال عام (١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ) إلى (٤، ١٢٧) بليون ريال نهاية الخطة الثالثة (١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ)، وهذا يعني

(١) وزاره التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

تحقيق معدل نمو سنوى قدره (٣، ١١%) بالأسعار الجارية^(١)، كما ارتفعت حصته في تكوين رأس المال الثابت من (٩، ٢٣%) إلى (٣، ٣٥%) عام (١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ) بالأسعار الجارية أيضاً^(٢)، وتوسعت قاعدته الإنتاجية من خلال الزيادة المعتدلة في حصته من مجموع العمالة من (٣، ٨٥%) عام (١٣٩٩ - ١٤٠٠هـ) إلى (٨٨%) عام (١٤٠٤ - ١٤٠٥هـ) وهذه الزيادة على حساب النقص النسبى في العمالة الموظفة في القطاع الحكومى^(٣).

رابعاً: آفاق الخطة الرابعة والسياسات والأهداف الحكومية للقطاع الخاص:

في الخطة الرابعة وما تلاها دعم تفعيل القطاع الخاص، وسيتولى تحقيق العديد من أهداف التنمية وغاياتها لا سيما في تغيير بنية الاقتصاد ولذلك ركزت هذه الخطة على عدد من السياسات لتنميط ذلك الدور نذكرها فيما يلى^(٤):

- ١- زيادة الفرص أمام القطاع الخاص لتملك المشروعات التى تقيمها الدولة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها بشرط أن يترتب على ذلك تخفيض التكاليف.
- ٢- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار في مشاريع التنمية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ص ١٣١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧.

(٤) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ص ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٤٥٣.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

- ٣- التأكد من أن سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الخاص تتناسب مع الأوضاع الراهنة.
- ٤- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات جديدة، وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك وحث البنوك على زيادة تسهيلات المشاريع الإنتاجية.
- ٥- تشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة لزيادة استفادة المواطنين من عمليات الاستثمار.

خامساً: مبادرات الخطة الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ):

- قضت الخطة الرابعة بوجود خمس مجالات أساسية تتطلب جهوداً مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص نبينها مختصرة فيما يلي^(١):
- ١- نقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص.
 - ٢- اعتماد الدولة على استثمارات القطاع الخاص في التمويل المباشر لأكبر نسبة من مشروعات التنمية، وهذا يقتضى حشد المدخرات، وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الإنتاجية للاستفادة من فرص الأرباح والعائدات.
 - ٣- إعادة تركيب هيكل القطاع الخاص بأن تكون هياكله التنظيمية والإدارية ملائمة، وأن يعطى اهتمام أكبر لتطوير قدرات التسويق والمبيعات وتحسينها، وأن تتوفر النظم الجيدة للمراقبة المالية والإدارية.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ص ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٤٥٣.

- ٤- تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال وسائل أكثر فعالية لتصبح الاستثمارات مجدية، ويلزم أن يطور القطاع الخاص مجموعة فعالة من نظم التمويل، والمهارات الإدارية لنجاح المشروعات، وتوسعها مستقبلاً.
- ٥- أن يخفض القطاع الخاص من القوى العاملة الأجنبية ويحل القوى العاملة السعودية محلها.

سادساً: القطاع الخاص وتنفيذ الخطة:

- هناك دور رئيسي يتوقع أن يقوم به القطاع الخاص لتنفيذ أهداف الخطة الرابعة، مع ضرورة زيادة مشاركته في مسيرة التخطيط، وزيادة فاعليته، وقد اعتمدت الخطة لذلك ما يلي^(١):
- ١- الاعتماد على الحوار الموسع بين الجهات المسؤولة عن التخطيط، والقطاع الخاص، وتتولى وزارة التخطيط إقامة العلاقات الوثيقة مع القطاع الخاص، والغرف التجارية على كافة المستويات.
 - ٢- تفعيل دور الغرف التجارية من خلال تبادل الآراء المتعلقة بالتخطيط مع الجهات الحكومية.
 - ٣- يتوقع أن تقوم شركات القطاع الخاص بتشجيع من الغرف التجارية بزيادة مهامها في التخطيط، ويوجد عدد غير قليل من الشركات لديها ما يمكن أن يسمى إدارات تخطيط.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) ص ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٤٥٣.

المبحث الرابع

"القطاع الخاص في خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ)"

تعد الخطة الخامسة بحق خطة تفعيل القطاع الخاص، ظهر ذلك جلياً من خلال الأهداف والمحاور والسياسات والقضايا الأساسية، والإدارة والتنفيذ، ومن المفيد قبل عرض ذلك أن نذكر ولو بإيجاز طبيعة الاهتمام بالقطاع الخاص في الخطط التنموية ليقوم بالدور المأمول من خلال بعض المنجزات التي حققها في هذا الصدد وأهمها:

١- الانخفاض المستمر في اعتماد القطاع الخاص على النفقات الحكومية: حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للقطاع الخاص نمواً مستمراً بمعدل نمو سنوي قدره (٩، ٢%) خلال السنتين الثالثة والرابعة من الخطة الخامسة، بينما انخفضت النفقات الحكومية بنسبة (٢، ٥%) و (٦، ٦%) خلال تلك السنتين على التوالي^(١).

٢- ترتب على حرب الخليج آثاراً سلبية على استثمارات القطاع الخاص في العام الأول والثاني من الخطة الخامسة، إلا أن هذه الاستثمارات عادت لتشهد نمواً بمعدل (٨، ٢٠%) في الفترة (١٤١١ - ١٤١٢هـ) وفي السنة الأخيرة من الخطة (١٤١٤ - ١٤١٥هـ) حافظت استثمارات القطاع الخاص على مستوى مرتفع، مقارنة مع المستويات التي حققتها قبل حرب الخليج^(٢).

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ) ص ٦٦، ٧٥، ١٥٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ) ص ٦٦، ٧٥، ١٥٧.

٣- ارتفع حجم الاستثمار الخاص:

من (٢٨ بليون ريال) في السنة الأولى للخطة (١٤١٠ - ١٤١١هـ) إلى حوالى (٤٦ بليون ريال) في السنة الأخيرة منها (١٤١٤ - ١٤١٥هـ) أو بمعدل نمو سنوى متوسط قدره (١٣%)^(١).

وعلى المستوى العام للخطط حقق القطاع الخاص بعض المنجزات أهمها^(٢):

١- تجاوب القطاع الخاص وأثبت فعالية ومرونة كبيرة لظروف الاقتصاد بعد الطفرة واستمر في التوسع في نشاطاته، والعمل على تنويعها.

٢- تضاعف إنتاج القطاع الخاص الفعلى خمسة أضعاف خلال الخطط الأربع السابقة.

٣- زادت استثمارات القطاع الخاص الفعلية بأكثر من سبعة أضعاف خلال الخطط الأربع السابقة.

٤- ارتفع مجموع العمالة في نشاطات القطاع الخاص بمقدار (٩، ٣) مليون عامل خلال الخطط الأربع السابقة.

٥- ارتفع عدد شركات القطاع الخاص المسجلة من (١٠٠٠) شركة على ١٣٩٠هـ إلى أكثر من (٧٠٠٠) شركة عام ١٤٠٩هـ.

أما مسيرة التنفيع في هذه الخططة فيمكن تبينها بدراسة الأبعاد التالية:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ) ص٦٦، ٧٥، ١٥٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥هـ)، ص٤٩.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

أولاً: من خلال أهداف خطة التنمية ومحاورها الرئيسية:

جاء في البند الحادي عشر من أهداف خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ) هدف (الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية)^(١)، بل إن المحاور والمهام الرئيسية للتخطيط التنموي في هذه الخطة إيجاد الإطار التنظيمي لجهود التنمية يتعاون في ظلّه القطاعان الحكومي والخاص، كما يتضمن الخطوط العريضة للسياسات اللازمة لتوجيه القطاع الخاص من ناحية، واستحداث مؤسسات تنموية حكومية أو مشتركة مع القطاع الخاص عند الضرورة من ناحية أخرى^(٢).

وفي البند الثالث من المحاور الرئيسية لخطة التنمية الخامسة نجد الاهتمام على التوسع في تنمية دور القطاع الخاص ودعم فعالياته لأنه يشكل حجر الزاوية في تنويع الاقتصاد القومي وزيادة التركيز على السياسات الجديدة لتفعيل هذا القطاع، وزيادة دوره في التنمية وإقامة التعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص، عن طريق التوسع في الحوافز وإتاحة الفرص اللازمة لإيجاد مؤسسات جديدة تقوم بتوفير خدمات على مستوى عالي، واستثمار القطاع الخاص لموارده محلياً بفتح المجال الاستثماري له ليستفيد من كافة الفرص المتاحة في الاقتصاد الوطني، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك أسواق التصدير العالمية، ولهذا أولت الخطة اهتماماً كبيراً

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ص٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ص٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

لتنمية المناخ الملائم لزيادة النشاط الاقتصادي بإيجاد سياسات حكومية، وأنظمة إدارية، وحوافز مالية كلها تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة^(١).

ثانياً: القطاع الخاص والقضايا الأساسية:

تؤكد الخطة أن القطاع الخاص قد بلغ مرحلة من التطور تؤهله للمساهمة في مسيرة التنمية بفاعليه وكفاءة أكبر، وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة لتوسيع استثمارات القطاع الخاص، وكذلك تطلب الأمر تحقيق الأمور التالية^(٢):

١- تحقيق المدخرات الخاصة وحفز رأس المال:

يعتمد تمويل التنمية بصفة رئيسية على المدخرات الوطنية، والتخلص من سلبيات الاكتناز وإيجاد قنوات شرعية قادرة على امتصاص المدخرات الخاصة المعطلة، وهذا مهم في ظل الظروف والمتغيرات إبان إعداد الخطة الخامسة، وأهم في دفع عجلة التنمية في المستقبل التي ستعتمد على نشاط ومساهمات القطاع الخاص، لذا أصبح من الضروري وجود أسواق مالية فعالة للمساهمة في تقليل المخاطر وتقادى الآثار السلبية للمضاربات لأن عدم كفاية الأسواق المالية الحالية، والمجال المحدود لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل بواسطة

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ص ٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ص ٨٨، ٥١، ٩٠، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

المؤسسات المالية الحاضرة يعد عائقاً أمام تفعيل القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢ - التنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص:

لتفعيل القطاع الخاص في التنمية يلزم الأمر إعادة القطاعات الاقتصادية لتجنب الآثار السلبية على كفاءة أداء مؤسسات هذا القطاع، وقد نصت عليه الخطة صراحة في الأساس الاستراتيجي الثالث.

٣ - الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إذ أنها مصدراً هاماً لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للتنوع الصناعي في المملكة، ولأهمية ودور تلك الاستثمارات، في نقل التقنية والخبرة الإدارية، والتدريب الفني قامت مشروعات التوازن الاقتصادي.

٤ - المعلومات:

لأن ترشيد القرارات الاستثمارية يعتمد على وفرة المعلومات وجودتها وبالتالي تقليل درجة الشك وعدم التأكد عند تحديد الاتجاه المستقبلي لنشاطات القطاع الخاص، ومن القضايا الأساسية التي سيتم معالجتها خلال الخطة الخامسة الحاجة إلى تعزيز مساندة الدولة للتخطيط التنموي والاستثماري للقطاع الخاص من خلال نشر المعلومات المتعلقة بالأعمال للنشاطات الاقتصادية على نطاق واسع.

٥ - السياسات:

أي زيادة الجهود لتسهيل عملية إدخال الإجراءات التنظيمية الجديدة

اللازمة لتحقيق توسع استثمارات القطاع الخاص، وقد تم أجراء تعديل في السياسات الخاصة بذلك، واتخذت مبادرات جديدة خلال الخطة الخامسة أهمها^(١):

- أ) إيجاد أسواق مالية أكثر انضباطاً تؤدي إلى زيادة رصيد رأس المال وفرص استثمارية متنوعة ومزیداً من السيولة للمستثمر السعودي.
- ب) زيادة التنسيق والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص من خلال إنشاء إدارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط.
- ج) إقامة مركز للمعلومات للقطاع الخاص هدفه جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاقتصاد السعودي واقتصاديات الدول الأخرى طالما كانت دعامة له في اتخاذ قراراته.
- د) التوسع في المحاكم التجارية لضمان سرعة البت في المنازعات.
- هـ) تشجيع المصارف التجارية على التوسع في الإقراض طويل ومتوسط المدى.
- و) تسيير الإجراءات ووضع إطار تنظيمي للتعاون والتنسيق بين القطاعين الحكومي والخاص.
- ز) تشجيع الاندماج في صورة شركات مساهمة.
- ح) تنمية الصادرات غير النفطية للقطاع الخاص.
- ط) تخصيص بعض المشروعات الحكومية لصالح القطاع الخاص.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ)، ص ١٠٢، ١٠٣.

ثالثاً: القطاع الخاص والأهداف التنموية:

تعطى استراتيجية الخطة الخامسة أولوية قصوى لزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات مع الاهتمام بإحداث تغيير في البنية الاقتصادية وللقطاع الخاص دور هام في تحقيق التنويع من خلال زيادة استثماراته^(١)، ولهذا انعكس ذلك على أهداف التنمية التي تتوخاها الخطة وتحصلت فيما يخص تفعيل القطاع الخاص في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرار الميزانية العامة (الإنفاق الحكومي) ليتمكن القطاع الخاص من رسم سياساته المختلفة في ضوءه، وفتح المجال للقطاع الخاص لممارسة نشاطه بفاعلية أكبر للمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وتشجيع استثماراته في الاقتصاد الوطني، وقيام المنافسة الفعالية بين فعالياته^(٢)، وهي سياسات تعمل مجتمعة على زيادة دور القطاع الخاص في إحداث التنمية المطلوبة، وبالتالي نرى انعكاس تلك الأهداف المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية على الواقع وعلى العملية التخطيطية رسماً وإعداداً، وتمكن بالتالي من أداء الدور المناط به من خلال حشد رأس المال في صورة إدارات فردية وقطاع أعمال خاص لتمويل بعض استثمارات الخطة التنموية مع ضرورة توفير الوسائل التي تدعم السوق المالي^(٣).

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ)، ص ١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ)، ص ١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ)، ص ١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.

وقد سبق التنويه إلى أن الخطة الخامسة هي خطة القطاع الخاص، و الاهتمام واضحاً به خلالها، حتى أفرد له الفصل السابع من كتاب الخطة لأن الدولة قد تولت من البداية الدور الرائد في التنمية الاقتصادية لا سيما في إقامة مشروعات البنية الأساسية خاصة في فترة ارتفاع عوائد النفط مكنها من الاستغلال الأمثل لتلك العوائد فيما يعود بالمصلحة على الوطن والمواطن، وبالرغم من الدور المحدود نسبياً للقطاع الخاص خلال الخطتين الأولى والثانية وتوقف مساهمته على الشراكة في إقامة المشاريع التنموية وتقديم الخدمات لكل من القطاع الحكومي والمستهلكين وقطاع الأعمال^(١)، تعاضد دوره فيما تلاها من الخطط حتى بلغ أقصاه في الخطة التي نحن بصدها- الخطة الخامسة- ورسمت له أهداف تخصه إيماناً من الدولة بأهمية الدور الذي يجب أن يلعبه القطاع الخاص في الفترة الحالية، واستمراراً لزيادة تفعيلة في الخطط التنموية للنهوض بأعباء التنمية لأن المملكة العربية السعودية دولة إسلامية تنتهج الاقتصاد الحر وفق القواعد والضوابط الإسلامية التي تقتضى بأن النشاط الاقتصادي يجب أن يكون خاصاً إلا في مجالات محددة، وباستقراء ما أفردته الخطة الخامسة للقطاع الخاص نستطيع تبين ما يلي^(٢):

١- في مجال الأهداف التنموية للقطاع الخاص: هناك أربعة مجالات رئيسية حددتها الخطة لتفعيل القطاع الخاص وتعزيز دوره كقوة دافعة للنمو والتطور الاقتصادي إلى ما بعد سنوات الخطة وهي^(٣):

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ص ١٢٣، ١٢٤، ١٥٣، ١٨٧.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ص ١٨٨، ١٨٩.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ)، ص ١٨٨، ١٨٩.

١ - تنوع القاعدة الاقتصادية:

وهو من الأهداف الاستراتيجية في كافة الخطط التنموية وقد كان يعتمد في بداية التخطيط على مبادرات الدولة وتشجيعها لاستثمارات القطاع الخاص، غير أن إنشاء مدينتي الجبيل وينبع الصناعية أتاح قاعدة اقتصادية متينة لتعزيز دور القطاع الخاص في الصناعات المكملية والمرتبطة بالبتروكيماويات، فضلاً عن ذلك سيتم إنشاء مجموعة من الصناعات تعتمد على استثمارات القطاع الخاص وتعزيز قدراته في قطاع الأعمال.

٢ - توفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة السعودية:

كانت الدولة تنوء بأعباء التوظيف للأعداد المتزايدة من العمالة السعودية، إلا أن الخطة الخامسة تتخذ نمطاً مغايراً إذ يتوقع أن تستوعب (٩٥%) من الزيادة المتوقعة في حجم العمالة خلال سنوات الخطة الخامسة.

٣ - توسعة رأس المال الخاص في الاقتصاد الوطني:

تمثلت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في استثمارات الخطط الأربع بين (٥٥% - ٧٥%) كما تم تحويل الكثير من الاستثمارات الأخرى التي تولاهما القطاع الخاص بقروض حكومية، وبالرغم من تراكم الموجودات المالية لهذا القطاع وصغر حجم السوق المحلية، وصعوبة الحصول على فرص استثمارية مجدية اقتصادياً يمثل رأس المال الخاص مصدراً مهماً وغير مستغلاً بالكامل ويعتمد تحقيق التنمية الاقتصادية مستقبلاً على استغلاله.

٤ - دعم مقدرة الاقتصاد الوطني:

على التكيف مع الظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية، لذا فإن قوة اقتصاد الملكة في مواجهة الظروف والتغيرات، يعتمد إلى حد كبير على وجود

قطاع خاص قادر على المنافسة بكفاءة اقتصادية فعالة، لأن المقدرة على التكيف سمة مميزة للقطاع الخاص الذى يقوم معظم نشاطه على المخاطرة والتوقعات.

رابعاً: استراتيجية تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص:

للوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص السابق الإشارة إليهما يتطلب الأمر مجموعة من السياسات والمبادرات والابتكارات في كل من القطاع الحكومى والخاص، وقد حددت الخطة الخامسة أربعة عناصر أساسية لتحقيق تلك الأهداف هي^(١):

أ (تشجيع مساهمة القطاع الخاص للدخول في نطاق أوسع من النشاطات: تقوم الدولة بدور كبير في النشاطات التى يعجز القطاع الخاص عن القيام بها، أو لعدم عملية قيامه بها مثل الأمن الوطنى، أو عندما يصبح تقديم تلك الخدمات جزء من المهام الرئيسية للدولة كخدمات التعليم، وفيما عداها ترى الخطة إمكانية اضطلاع القطاع الخاص بها، ومن السياسات الحكومية إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لمزاولة بعض الأنشطة التى يتولاها القطاع الخاص حيث تقضى سياسة التخصيص تحسين الكفاءة الاقتصادية للمشروعات التى قد تحول للقطاع الخاص شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حدية في تخفيض التكلفة، وحسن الأداء، وتحقيق فرص للسعوديين.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ)، ص ١٩٠.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

(ب) تشجيع المنافسة بين المنتجين السعوديين:

تعزيز القدرة التنافسية من الشروط الهامة لنمو وتطور وتفعيل القطاع الخاص، لذا يتطلب الأمر زيادة القدرة التنافسية للمنتجين السعوديين للسلع المستوردة في السوق الداخلي والخارجي، وعليه تضمنت الخطة الخامسة، زيادة تشجيع المنافسة ودعمها في القطاع الخاص من خلال سياسات خاصة بالاقتصاد الكلي وأخرى قطاعية تهتم بترويج الصادرات وتشجيع المشروعات المشتركة ودعم القاعدة التقنية من خلال الاستثمار والتوسع في خدمات الأعمال التي تركز على تحسين الإنتاجية.

(ج) تنمية الأسواق المالية المحلية:

يعتمد تفعيل القطاع الخاص على رأس المال الخاص في تمويل التوسع المستقبلي في نشاطاته ومن المطالب الأساسية لتحقيق ذلك قيام أسواق مالية محلية تعمل بكفاءة عالية، وإيجاد تغييرات جذرية في فرص الاستثمار المالية مع حفز وتشجيع تعبئة المدخرات الوطنية عن طريق القنوات الشرعية.

(د) دعم إمكانات القطاع الخاص في مجال الأعمال:

نظراً لاستمرار معاناة القطاع الخاص من نقص في المهارات المطلوبة استلزم الأمر إيجاد مجموعة من السياسات تعمل على دعم إمكانات ذلك القطاع منها، وضع برامج للمعلومات لمساعدة القطاع الخاص في تحديد فرص العمل العامة، وبرامج دعم المساعدات الفنية للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والإجراءات الرامية إلى زيادة استيعاب التقنية في الاقتصاد لزيادة المعرفة بقضايا الأعمال وممارستها.

وإمعانا في تحقيق المزيد من تفعيل القطاع الخاص والاهتمام به في تحقيق أهدافه التنموية والاضطلاع بالمهام المأمولة منه حددت الخطة مجموعة من المجالات تشكل فيما بينها فرص يستطيع القطاع الخاص من خلالها تحقيق الأهداف المخططة له في هذه المجالات^(١):

أ (القطاعات الإنتاجية ومجالاتها:

- * نشاطات الصناعات البتروكيمياوية.
- * المعادن الأولية وتصنيعها.
- * المشروعات الدفاعية ذات التقنية العالية من خلال برامج التوازن الاقتصادي.
- * التصنيع الزراعي والزراعة ذات القيمة المضافة العالية.
- * التسويق المكثف للصادرات (مواد بناء - الأغذية والمشروبات - المنتجات البلاستيكية والكيمياوية والصناعات المعدنية، المنتجات الزراعية).
- * إحلال الواردات التنافسية.
- * تنمية الموارد الطبيعية.
- * إنشاء صناعات جديدة بالتعاون مع مستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي.
- * التخصص (الصناعات الهيدروكربونية وغيرها).

ب) قطاع الخدمات ومجالاته:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ)، ص ١٩٢.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامى
للدكتور محمد سعيد ناحى الغامدى

- * خدمات الأعمال التى تركز على تحسين كفاءة الأداء والإنتاجية.
 - * تنويع التمويل (شركات تأجير - شركات رأس مال مشتركة - شركات تأمين - بنوك تصدير - الخ).
 - * نظم تدريب القوى العاملة.
 - * خدمات المعلومات الاقتصادية والمالية وخدمات الأعمال.
 - * عقود خدمات التشغيل والصيانة.
 - * تنمية وتطوير السياحة الداخلية.
 - * مساهمة القطاع الخاص في مجال الاتصالات، والرعاية الصحية، والنقل والتعليم.
- هذا وقد احتوت الخطة مجموعة من المبادرات التنظيمية لدعم تنمية القطاع الخاص أهمها^(١):

١ - إنشاء إدارة للقطاع الخاص:

في وزارة التخطيط مهمتها الرئيسية تنسيق جهود التنمية وتنفيذ السياسات التى تحفز استثمارات القطاع الخاص وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية له، وإجراء البحوث وتقويم أوضاع القطاع الخاص من حيث السياسات والأنظمة الحكومية، ونوعية العمالة، ومدى توفر الإمكانيات الفنية والإدارية والانتمائية والمعلومات.

٢ - التخصيص من الأهداف الرئيسية للخطة الرابعة:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ)، ص ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨.

تقليل مساهمة القطاع الحكومي في الأنشطة الاقتصادية التي يستطيع القطاع الخاص أدائها بفاعلية وربحية، ونجد هذا واضحاً في الخطة الخامسة أيضاً من التوسع في وضع الأسس الاستراتيجية له، وسيكون الهدف النهائي للتخصيص هو تحقيق الحكومي والخاص قادراً على أداء مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية والتحديد والابتكار، ذلك أن برنامج التخصيص المستهدف يحقق على مستوى التنفيذ بعض الأهداف الرئيسية للخطة على رأسها تفعيل القطاع الخاص، وزيادة استثماراته في الاقتصاد الوطني، وتعزيز المنافسة والكفاءة الاقتصادية وروح التجديد والابتكار، وسيتم دراسة مدى جدوى تنفيذ بعض الإجراءات بزيادة مساهمة القطاع الخاص مثل: (زيادة عدد رجال الأعمال المرموقين في مجالس إدارات المؤسسات الحكومية، وبيع مؤسسات حكومية مختارة للقطاع الخاص، وبيع أسهم في مؤسسات حكومية مختارة للمستثمرين، تشجيع القطاع الخاص ليتنافس مع نشاطات حكومية مختارة).

٣ - خدمات الأعمال:

أى دعم الخبرة التي تم بالفعل تنميتها في الكثير من الخدمات وتطويرها، وإيجاد تجهيزات أساسية تنافسية لخدمات أعمال المنتجين والتي ستدعم توسعته قطاع خاص كفاء ذى مقدرة تنافسية عالية.

وقد تم اتخاذ العديد من المبادرات في هذا الصدد في الخطة الخامسة أهمها^(١):

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ - ١٤١٥ هـ) ص ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٨.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

أ) تبسيط إجراءات: تسجيل شركات خدمات أعمال المنتجين الجديدة مع السماح للشركات القائمة بتنويع نشاط خدماتها دونما حاجة إلى إعادة تسجيلها.

ب) تسهيل الأنظمة واللوائح: الخاصة بمنح عقود حكومية صغيرة لشركات الأعمال الصغيرة ومنحها أفضلية خاصة.

ج) تعديل الإجراءات: لجذب شركات خدمات أعمال المنتجين العالمية لإنشاء شركات مشتركة في المملكة، من خلال مراجعة نظام استثمار رأس المال الأجنبي والقيام بحملات ترويجية مركزة بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي.

د) تنمية وترويج الصادرات: حققت المملكة من خلال الخطط السابقة تنويع في القاعدة الإنتاجية إذ أنها تنتج مجموعة من المنتجات الصناعية والاستهلاكية والزراعية يتم توزيعها في السوق المحلي ونظراً للصغر النسبي في حجم السوق المحلي ينبغي على المنتجين في القطاع الخاص توسعة نطاق السوق من خلال الأسواق الإقليمية والدولية، وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحقيق ذلك باتخاذ أساليب موسعة لتمويل الصادرات فوق مجهودات البنك الإسلامي والشركة السعودية للصادرات الصناعية، والاستفادة من المنح التي تقدمها المملكة وهي من أعلى المساعدات في العالم كوسيلة فعالة لزيادة فرص التصدير فضلاً عن عمل الدولة ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي للتأكد من عدالة معاملة السعودية في الأسواق.

هـ) تشجيع الاستثمارات الأجنبية: يصحب الاستثمارات الأجنبية عادة مجموعة من المكاسب الاقتصادية منها نقل التقنية والأساليب الإدارية

وخبرات التسويق والمعلومات الخاصة بالأسواق وتقليل التكاليف وتوزيع المخاطر، وتوسيع حجم السوق، وتوفير المعلومات المختلفة حول الأسواق الدولية لبعض المنتجات، من أجل ذلك ستشجع الدولة، وتسهل علاقات التعاون في الأعمال والمشروعات المشتركة بين الشركات السعودية والأجنبية.

(و) التعامل بالأسلوب التجارى مع التقنية: يتطلب إجراء تحويل التقنية وتطويرها والاستفادة منها في تنمية إمكانيات كل من القطاعين الحكومى والخاص مع اختيار وإجراء التطبيقات الجديدة باستعمال التقنيات المتقدمة مع ضرورة تقديم أساليب أكثر فعالية لتتاسق برامج التنمية مع إمكانيات القطاع الخاص.

(ز) التعليم التجارى: لتعزيز دور القطاع الخاص وقدرته على المنافسة سيتطلب الأمر التوسع في تدريس المواد التى تتعلق بقطاع الأعمال في المراحل الثانوية والجامعية وتوسعة برامج التدريب قصير الأجل، وستتم دراسة إمكانية إنشاء كلية للدراسات العليا في مجال إدارة الأعمال ذات مستوى متقدم من التعليم والمهارات الفنية، كما أن مشاركة القطاع الخاص في إدارتها وتمويلها من خلال هباته قيد التفكير.

(ح) تنمية الأعمال الصغيرة: الأعمال الصغيرة عادة من المصادر الرئيسية للنمو والتوظيف والتجديد والابتكار، ولنجاحها ينبغى إتباع سياسات متميزة وبرامج مساعدات مالية وفنية واستشارية محددة، وخلال الخطة الخامسة سيتم تقويم الإجراءات الجديدة والمستهدفة لقطاع الأعمال الصغيرة التى توفر المدخلات للقطاعات الإنتاجية، وتدعم زيادة الصادرات، ومن المجالات التى ينبغى دراستها، النظر في إمكانية زيادة التمويل، وتنفيذ

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

برامج مساعدات فنية واستشارية ذات تكلفة منخفضة، إما من خلال بنك التسليف السعودي، أو بنك متخصص لدعم هذه الأعمال.

(ط) جمعيات القطاع الخاص: والتي تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تقديم الخدمات الفنية والمهنية لأعضائها، تعمل كمراكز معلومات متخصصة في القضايا الصناعية المهنية.

(ك) تحسين فرص الأعمال للمرأة ضمن القطاع الخاص: وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ذلك تتحصل المبادرات الخاصة بالمرأة خلال الخطة الخامسة فيما يلي^(١):

- ١- تحديد فرص الأعمال المحتملة للمرأة.
- ٢- مراجعة الأنظمة واللوائح التي تؤثر في استثمار المرأة.
- ٣- التحرى عن دورات جديدة في تعليم المرأة أساليب الأعمال في المدارس والجامعات.
- ٤- استحداث الطرق اللازمة لتقديم المساعدات المالية والفنية للنساء للبدء بالأعمال الجديدة.
- ٥- دراسة جدوى إقامة شركات برؤوس أموال مشتركة تدار من قبل النساء لتوجيه أموالهن للاستثمار.
- ٦- الحصول على القروض التجارية.

المبحث الخامس

"القطاع الخاص في خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ)"

القطاع الخاص بؤرة النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وما ذلك إلا لتطبيق الشريعة الإسلامية واتخاذها منهجاً وسلوك ونظام حياة في كافة مناحي الحياة وجوانبها بما فيها الجانب الاقتصادي الذي يعتمد في الأصل على الحرية الاقتصادية المعبرة عن ذلك والنابعة من - الدين - وبحسن بنا قبل تناول تفعيل القطاع الخاص في خطة التنمية السادسة أن نستعرض بعض المؤشرات الهامة والمتصلة بموضوعنا لأن تناول الإنجازات والنتائج الضخمة التي تحققت لهذه البلاد الكريمة بأصلها وحكومتها يحتاج إلى جهود كبيرة ومتتالية، غير أن الواقع الاقتصادي يعبر عن نفسه إذ لا تخفى تلك الإنجازات التي تحققت من خلال ملحمة التنمية السعودية.

على أننا نستطيع تحديد هذه المؤشرات التي تبين القوة المتنامية للقطاع الخاص فيما يلي^(١):

١- زاد حجم الاستثمار السنوي الخاص من ألف مليون ريال عام ١٣٨٩ - ١٣٩٠هـ بداية تطبيق الخطة الأولى إلى (٤٦ ألف مليون ريال) في السنة الأخيرة من خطة التنمية الخامسة (١٤١٤ - ١٤١٥هـ) وهو ما يوازي ٤٦ ضعفاً.

٢- زادت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من (٢١%) عام ١٣٩٥ - ١٣٩٦هـ بداية تنفيذ الخطة الثالثة إلى (٤٥%) في العام

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ) ص ٤٢، ٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ٥٢.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

الأخير من خطة التنمية الخامسة (١٤١٤ - ١٤١٥ هـ) في حين بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في نفس العام حوالى (٧٢%).

٣- سجل مجموع العمالة الموظفة في نشاطات القطاع الخاص زيادة مقدارها (٧، ٤) مليون عامل في الفترة ما بين (١٣٨٩ - ١٣٩٠ هـ) و (١٤١٤ - ١٤١٥ هـ).

٤- بلغ عدد المشروعات المشتركة (وطنية وأجنبية) في (١٤١٣ - ١٤١٤ هـ) (٣٥٢ مشروعاً) برأس مال إجمالي يصل إلى (٥، ٨١) مليون ريال سعودي.

٥- نما سوق الأسهم خلال السنوات السابقة على إعداد الخطة السادسة وهو من الأوعية الرئيسية (١٥ مليون سهم) عام (١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ) إلى ما يزيد على (٦٠ مليون سهم في نهاية الخطة الخامسة).

غاية الأمر إن القطاع الخاص حظى في هذه الخطة شأن سابقته بالتفعيل المناسب لدوره وأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ويتضح هذا أكثر من دراسة وتحليل النقاط التالية^(١):

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠ هـ) ص ٤٢، ٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ٥٢.

أولاً: سوف يستمر مبدأ التخطيط التأشيرى من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والتوجيهات أهمها^(١):

- (أ) توضيح الدولة للاتجاهات الرئيسية للتنمية ضمن كل قطاع.
- (ب) تحديد حجم وتركيب إجمالي الاستثمار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية والمساهمة المأمولة للقطاع الخاص في هذا الاستثمار.
- (ج) إيجاد مناخ إيجابى للاستثمار من خلال اعتماد سياسات مالية ونقدية مناسبة تساعد على التوسع في التمويل لرأس المال المتوسط والطويل الأجل، فضلاً عن السياسات الاقتصادية الملائمة لدعم الإنتاج الزراعى والصناعى وتشجيع الصادرات.
- (د) تحديد مجالات التخصيص وفرص الاستثمار الأخرى التى ستكون لها عوائد جيدة للقطاع الخاص بحيث يساهم مباشرة في تحقيق النمو وأهداف التنويع في خطة التنمية السادسة.

ثانياً: من خلال الأهداف العامة للخطة ومحاورها وقضاياها الأساسية:

- جاء في الهدف السادس من أهداف الخطة ما يلى:
- (الاستمرار في تشجيع إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية)^(٢)، ومما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح التخصيص بدء استخدامه فعلياً من خلال هذه الخطة وقد سعت الخطة إلى تحديد مجموعة

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠ هـ) ص ٤٢، ٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ٥٢.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠ هـ)، ص ٨٧، ٩٧.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

من السياسات التي تتضمن قيام القطاع الخاص بدوره في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة نذكرها فيما يلي^(١):

أ (تحفيز القطاع الخاص على تحويل وإنشاء بعض المرافق العامة وتأجيرها لفترة من الزمن تعود ملكيتها بعد ذلك للجهة الحكومية المسؤولة.

ب) تكليف بعض شركات القطاع الخاص ببناء بعض المرافق العاملة وتشغيلها مقابل إيرادات تحصل عليها خلال فترة من الزمن تستعيد فيها استثماراتها وتعيد ملكيتها بعد ذلك للجهة المسؤولة.

ج) التشجيع على إنشاء الشركات المساهمة.

د (اجتذاب الشركات الأجنبية للاستثمار في المملكة مشاركة أو منفردة في المشاريع الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتقدمة.

هـ) التوسع في تطبيق نظام التوازن الاقتصادي ليشمل المشاريع المدنية مع التأكد على البعد الفني وتطوير الكفاءات.

و (التوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل كثير من المشاريع الحكومية.

ز (تحويل ملكية وإدارة بعض الأنشطة الحكومية ذات الصبغة التجارية إلى القطاع الخاص.

وللقطاع الخاص دور في تنمية القدرة التنافسية للمملكة في المجال الدولي من خلال تحسين نوعية المنتجات السعودية وتخفيض تكاليف إنتاجها بالاستفادة من الفنون الإنتاجية المختلفة، ولعل القطاع الخاص قد أخفق فيما

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ)، ص ٨٧،

يتعلق بالاستفادة من الابتكارات العلمية والتقنية لتطلبها استثمارات ضخمة، ويستلزم الأمر تشجيع القطاع الخاص على بناء قدرة تقنية ذاتية وتشجيعه على تبني سياسات للبحوث والتطوير وتذليل العقبات التي يواجهها ومساعدته في إنشاء مختبرات الأبحاث والجودة والنوعية^(١).

ثالثاً: القطاع الخاص في خطة التنمية السادسة:

تركز الخطة السادسة على جوهرية الدور الفردى الذى يلعبه القطاع الخاص في المستقبل كمحرك لعملية التنمية الاقتصادية يحددها في ذلك العديد من العوامل أهمها^(٢):

١- توسع الحكومة في سياسات دعم وتشجيع القطاع الخاص وإيجاد المناخ الاستثمارى المناسب له ووضوح الرؤية المستقبلية للمستثمرين وتزايد ثقتهم.

٢- توفر الفرص الاستثمارية الكافية في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

٣- توفر السيولة والمدخرات لدى القطاع الخاص وزيادة دور المؤسسات، والأسواق المالية في توجيه هذه السيولة إلى القنوات الاستثمارية.

رابعاً: الفرص المتاحة للقطاع الخاص:

اتجهت الخطة السادسة إلى إبراز الفرص المتاحة للقطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية نسوقها إجمالاً^(٣) علماً بأن الخطة في ثناياها المختلفة وضحت تلك الفرص على مستوى كل قطاع وفرع وهى:

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق، ص ٩٩، ١٥٤، ١٦٦، ١٧٠.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٣) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق، ص ٩٩، ١٥٤، ١٦٦، ١٧٠.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

١ - تمويل وتنفيذ المشاريع الجديدة للخطة السادسة كما يلي^(١):

أ (بناء وتشغيل المشروعات العامة الجديدة لفترة زمنية محددة لاسترداد تكلفة الاستثمار وتحقيق ربح معقول ثم تحويل ملكيتها إلى القطاع الحكومي بنهاية الفترة ومن أمثلة تلك المشروعات توليد الطاقة الكهربائية والاتصالات والحدائق والمنتزهات العامة.

ب) بناء بعض المرافق العامة وتأجيرها للجهة الحكومية التي تطلبها وتحويل ملكيتها للدولة بعد فترة يتم الاتفاق عليها بناء على فترة استرجاع تكاليف التمويل ومن أمثلة ذلك بناء المدارس، ومراكز الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المباني الحكومية.

ج) بناء وتشغيل بعض المرافق العامة الأخرى والاحتفاظ بملكيتها للقطاع الخاص مثل إنشاء المدارس الخاصة وتوسعتها وإنشاء جامعات أهلية ومرافق بلدية وشركات للضمان الصحي.

٢ - المرافق الحكومية القائمة:

منذ فترة طويلة تعتمد الدولة أسلوب التعاقد مع القطاع الخاص لتشغيل وصيانة الكثير من المرافق العامة، كالمستشفيات وصيانة الطرق والمباني الحكومية ونظافة المدن وغير ذلك، وسيستمر تطوير ذلك خلال الخطة

(١) تم توضيح الفرص المتاحة للقطاع الخاص في كل من المياه والطاقة والثروة المعدنية والزراعية والصناعية والكهرباء والبناء والتشييد والتجارة والسياحة والمواصفات والمقاييس والخدمات الإحصائية والتعليم العام والعالي والفني والمهني والعلوم والتقنية والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والإعلامية والخدمات المدنية، والنقل والاتصالات والشؤون البلدية والإسكان، وللتفصيل انظر، خطة التنمية السادسة.

السادسة وتوسعته ليشمل المرافق التابعة للجهات الحكومية كتحلية المياه والموانى والمطارات وغيرها، وسيتم اختيار بعض الأنشطة ذات الصيغة التجارية مثل الاتصالات والخطوط السعودية شريطة أن يعود ذلك بمنفعة حقيقية للاقتصاد الوطنى.

٣- الشركات الحكومية العاملة:

تقتصر الشركات المملوكة بالكامل للدولة على عدد محدود جداً من الشركات أهمها شركتى أرامكو والتأمين التعاونى أما الغالبية العظمى فهى ملكية مختلطة، وسيتم تفعيل دور القطاع الخاص وتنفيذ برنامج التخصيص خلال مجموعة من البدائل هى:

أ (توسيع رأس مال الشركات الحكومية والمختلطة وعرض الأسهم الجديدة للاكتتاب العام.

ب) عرض بعض الأسهم الحكومية للبيع في السوق المالية في الوقت المناسب وعلى مراحل تدريجية بالأسلوب الذى يؤثر على استقرار السوق المالية.

ج) بيع بعض الحصص الحكومية بالكامل إلى شركات الاستثمار التنموى المملوكة للقطاع الخاص والمدرجة في سوق الأسهم المحلية كشركة مساهمة.

خامساً: دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف خطة التنمية السادسة:

الركيزة الأساسية لخطة التنمية السادسة تنمية القطاع الخاص وتعميق دوره في عملية التنمية الشاملة، لذا وجب على ذلك القطاع التكاتف مع

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

الحكومة لتحقيق الأهداف العامة التالية^(١):

- ١- تحسين مستويات الكفاءة الاقتصادية بمختلف أوجهها، وبالأخص كفاءة استخدام الموارد النادرة والكفاءة الإنتاجية.
 - ٢- إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين.
 - ٣- تنويع القاعدة الإنتاجية لاقتصاد المملكة، وتقليل الاعتماد على المواد الهيدروكربونية والدخول في مجالات استثمارية جديدة موجهة نحو السوق المحلية والعالمية.
 - ٤- تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة من خلال المساهمة في تمويل المشروعات التنموية.
 - ٥- المساهمة الفعالة في رفع القدرات التقنية والإدارية للقوى العاملة وتحسين مستويات إنتاجيتها.
- فضلاً عن الأهداف الكمية التالية^(٢):
- ١- المساهمة في تنفيذ ما نسبته (٥٧%) من مجموع الاستثمارات المتوقع تنفيذها خلال الخطة السادسة.
 - ٢- المساهمة في تمويل (٤٥%) من مجموع الاستثمارات المطلوبة خلال فترة الخطة السادسة من مخراته الذاتية.
 - ٣- تحقيق معدل نمو حقيقي للقيمة المضافة في القطاع الخاص بنسبة (٤.٣%) كمتوسط سنوي خلال فترة الخطة السادسة.

(١) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق)، ص ١٦٨.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة مرجع سابق، ص ١٦٩.

٤- زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي من (٧٢%) بداية الخطة السادسة إلى (٧٦%) في نهايتها.

٥- تحقيق زيادة صافية في عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص بمقدار (٤٦٦) ألف عامل عن طريق إحلال (٢٨٤) ألف عامل سعودى محل غير سعودى بالإضافة إلى توفير (١٨٢) ألف فرصة عمل جديدة. حاصل الأمر أن القطاع الخاص هو الركيزة الأساسية للعملية التنموية ويتوقع منه أن يقوم بالدور الملائم في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وهذا الأمر واضح في منهجية التخطيط السعودى منذ الخطة الأولى، وازداد الأمر وبلغ ذروته في الخطط الرابعة وما تلاها، حتى نستطيع القول وبما لا يدع أدنى مجال للشك، أن الخطتين الخامسة والسادسة هما خطتا تفعيل القطاع الخاص تنفيذاً لتحمل أعباء مسئولية العملية التنموية، ومرد ذلك كله إلى السياسة الاقتصادية الرشيدة التى تتبناها الدولة من ناحية في تهيئة كافة الوسائل والسياسات، وتذليل كافة العقبات والصعوبات التى تعوق سبيل القطاع الخاص، وتحد من نموه وتطوره مع وجود هيكل متنوع من الحوافز المادية والمعنوية، والدعم اللامحدود في أشكال متعددة، مكنت القطاع الخاص بالفعل من المساهمة بكفاءة في عملية التنمية وتعميق دوره وأهميته، وسيره بخطى ثابتة في ركاب الخطط، وفق منهجية التخطيط.

على أن الأمور الرئيسية التى نستطيع أن نقررها في نهاية تحليل الدور الملقى على القطاع الخاص في الخطط التنموية، أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة، واکبت مسيرة الخطط التنموية نستطيع تحديدها كالتالى:

١- المملكة دولة إسلامية تطبق الشريعة الإسلامية وتتخذها منهجاً ونظام ومن ضمن أهم الأمور اللصيقة بالقضايا النظامية، هنا انتهاج أسلوب

الحرية الاقتصادية، الذى انعكس بالتالى على منهج أسلوب التخطيط المتبع، فتضافرت عناصر المفهوم الإسلامى للتخطيط وهى: التطبيق الكامل والصحيح للشريعة، والاهتمام بمبدأ الأولويات، والمشاورة، واحترام حقوق كل من الملكيات العامة والخاصة، فضلاً عن وجود الجهاز الفنى الكفاء الذى يعد الخطط الاقتصادية تبعاً لمقاصد الشريعة.

٢- إيماننا من الدولة بأهمية القطاع الخاص، وضرورة تعاونه مع القطاع العام، فقد أولته أهمية كبرى، وأوجدت له هيكل متنوع من الحوافز، وشجعته وبكافة الوسائل للاتجاه لكثير من النشاطات الاقتصادية، ولم تكن تقدم إلا على بعض أنواع النشاطات التى لا يقوم بها القطاع الخاص، أولهما طابع استراتيجى خاص، وفي هذا قناعة تامة من الدولة أن النشاط الاقتصادى عموماً يجب أن يتولاه القطاع الخاص، وهو ما ينسجم مع معطيات النظام الاقتصادى الإسلامى.

٣- نظراً لأن نوعية مصادر التمويل تحدد نوعية الأساليب، والمناهج التخطيطية، فقد كان أسلوب التخطيط التنموى السعودى ذو أبعاد شمولية للقطاعات والمناطق في ضوء مراعاة التوازن بأبعاده المختلفة، ومعلوم أن الشمول والتوازن من أولى الأمور المطلوبة في منهج الإعمار بمفهومه الواسع في الإسلام، وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أوجدت الدولة الكثير من القنوات الشرعية لحشد المدخرات العائلية وقطاع الأعمال للاستفادة القصوى منها في عملية التنمية الاقتصادية.

٤- راعت الخطط التنموية إعطاء القطاع الخاص أهمية ارتكازية عند إعداد الخطط التنموية وعند تنفيذها أيضاً، ففي الإعداد يتم التشاور معه في الكثير من القضايا التى تتضمنها الخطة، وتراعى فيها الأهداف المحققة

لمصلحة الوطن والمواطن في ضوء الإطار العام من القيم والتعاليم الإسلامية، وفي التنفيذ يتولى تنفيذ الجزء الكبير من المشروعات التي انطوت عليها الخطة من خلال المشاركة، والتعاقد أو ما شابهها.

المبحث السادس

تفعيل القطاع الخاص من وجهة نظر إسلامية

تم العرض بشئ من التفصيل لمسيرة التفعيل في خطط التنمية السعودية، من الخطة الأولى عام (١٣٩٠ - ١٣٩٥هـ) حتى الخطة السادسة التي نحن في السنتين الأخريتين لتنفيذها (١٤١٥ - ١٤٢٠هـ) ووجد أن هناك تطابقاً في القضايا المنهجية للتخطيط التنموي السعودي، مع ما هو موجود في أسس الإسلام ومبادئه الاقتصادية، ولا غرابة في ذلك فالمملكة العربية السعودية دولة إسلامية، تتخذ من العقيدة الإسلامية قاعدة وأساس في كل شئونها.

وما سبق عرضه فيما يتعلق بمسيرة التفعيل في الخطط التنموية، هو من باب تفويض وتوجيه الدولة للقطاع الخاص، وتوفير الوسائل للقيام بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بل وأن يقوم ببعض الوظائف الاقتصادية للدولة متى رأت قدرته وكفايته لذلك، لأن الأصل في النشاط الاقتصادي أن يكون خاصاً، إلا في حالات محددة توخاها النموذج السعودي في التنمية والتخطيط، ويجد هذا الموضوع، التفويض والتوجيه، وتوفير الوسائل سنده الفقهي الكافي.

إن وظائف الدولة في الإسلام تنحصر في^(١):

- ١- حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة.
- ٢- تنفيذ الأحكام بين المتنازعين وقطع الخصام بين المتشاجرين.
- ٣- حماية البيضة وديار المسلمين.

(١) الماوردي، الأحكام السلطانية، المطبعة السلفية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ص ٦.

- ٤- إقامة الحدود على المخالفين ومعاقبة وتعقب المجرمين.
- ٥- تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة.
- ٦- جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة.
- ٧- جباية الفئ والصدقات على ما أوجبه الشرع.
- ٨- تقدير العطايا وما يستحق بيت المال.
- ٩- استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من أعمال.
- ١٠- أن يباشر- ولى الأمر- بنفسه مشارفة الأمور وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة.

وينبثق عن الوظيفة الاقتصادية مجموعة هامة من الوظائف لصيقة بموضوعنا إلى حد كبير وهى:

١- العمل على أن يقوم القطاع الخاص:

بفروض الكفاية في الجانب الاقتصادى من صناعات وزراعات وتجارات ومرافق واستصلاح أراضى للصالح العام وقد نص على ذلك الفقهاء كما جاء في كشف القناع للبهوتى: (الصنائع المباحة المحتاج إليها لمصالح الناس، وحفر الآبار والأنهار وكريها، وعمل القناطر والجسور وأصلحها، وإصلاح الطرق والمساجد لعموم حاجة الناس إلى ذلك)^(١)، وقد بين الفقهاء أن مسئولية تأمين هذه الأمور يقع على عاتق الدولة قال الموصلى في الاختيار (كرى الأنهار العظام على بيت المال، لأن منفعتها للعامة، يكون من مالهم فإن لم يكن في بيت المال شئ أجبر الناس على كريبه، إذا احتاج إلى الكرى، إحياء لحق العامة ودفعاً للضرر عنهم، لكن يخرج الإمام من يطبق العمل ويجعل

(١) البهوتى، كشف القناع، المطبعة العامرة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣١٩هـ، ج١، ص ٦٥١، ٦٥٤.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

مئونتهم على المياسير الذين يطيقونه^(١)، وجاء في الدرر: (كرى نهرهم عليك من بيت المال لأنه من حاجة العامة، وإن لم يوجد في بيت المال شئ فعلى العامة... وللإمام أن يجبر الناس على كرية، لأنه نصب ناظرا، وفي تركه ضرر عام)^(٢)، وقال الرملى في نهاية المحتاج: (ومما يندفع به ضرر المسلمين والذميين فك أسراهم... وعمارة نحو سور البلد وكفاية القائمين بحفظها، فمؤنه ذلك على بيت المال، ثم على القادرين المذكورين، ولو تعذر استيعابهم خص به الوالى من شاء منهم)^(٣)، وقال الغزالي في الإحياء: (فإن الصناعات والتجارات لو تركت بطلت المعاش، وهلك أكثر الخلق، فانتظام امر الكل بتعاون الكل، وتكفل كل فريق بعمل، ولو أقبل كلهم على صفة واحدة لتعطلت البواقي وهلكوا)^(٤).

والواقع أن الفقهاء ينصون على أن للحاكم المسلم سلطات واسعة في إشرافه على قيام القطاع الخاص (الناس) بفروض الكفاية في الجانب الاقتصادى من حياتهم ولو تطلب ذلك مقاتلة أهل الحرف والصنائع إذا اتفقوا

(١) الموصلى، الاختيار للتعليل المختار، مطبعة محمد على صبيح: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ج٢، ص١٣٥.

(٢) الحنفى، درر الأحكام في شرح غرر الأحكام، المطبعة الكاملية: تركيا، بدون رقم طبعة، ١٣٢٩هـ، ج١، ص٣٠٩.

(٣) الرملى، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابلى الحلبي: القاهرة: الطبعة الأخيرة، ١٩٦٧م، ج٥، ص٨٠.

(٤) الغزالي، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ، ج٢، ص١٠٦.

على تعطيلها وأدى ذلك إلى اختلال الأحوال الاقتصادية في الأمة، وإيقاع الضرر بهم^(١).

وقد بين ابن تيميه وابن القيم أن الناس لا بد لهم من طعام يأكلونه وثياب يلبسونها ومساكن يسكنونها، فإذا لم يكن من ذلك ما يكفيهم احتاجوا لمن يزرع ويصنع ويتجر... كما قررا أن الناس إذا احتاجوا إلى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم صارت هذه الأعمال واجبة عليهم يجبرهم الحاكم على القيام بها إذا أبوا وامتنعوا وذلك بأجر المثل ولا يمكنهم من الزيادة عليه^(٢).

وبيزيد هذا الأمر - توجيه للقطاع الخاص - وضوحاً دعوة الشريعة إلى الانتفاع بما خلق الله وإيجابها للعمل واعتباره عبادة بل ومن أفضل ضروب العبادة، وتشريع الزكاة وتحريم الفوائد الربوية وتحريم الإسراف والتبذير، وتكامل الأدوار بين الملكية العامة والملكية الخاصة لتحقيق التقدم الاقتصادي في المجتمع عن طريق إقامة المشروعات الاقتصادية الكبرى وإتقان العامل وبذل المستطاع في تحسينه وتجويده قواعد تعضد وتدفع الناس إلى استثمار أموالهم وزيادة دخولهم وكلفت الحاكم بالإشراف على هذا الأمر وتأمينه حتى إذا اختار المالك أسلوباً في الاستثمار لا يحقق الكفاءة أو الاستخدام الأمثل والتخصيص الأمثل أو أدى إلى الفقر والضياع كان للحاكم إلزامه بأسلوب يكفل تحقيق الاستفادة من خلال خطط مدروسة تضمن توجيه الأفراد لأنواع من الاستثمار والإنتاج يحتاجها المجتمع وتساهم في زيادة نموه الاقتصادي ويكون ذلك في

(١) د/ عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى: عمان، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، ج٢، ص٤١٦-٤١٧.

(٢) د/ عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى: عمان، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، ج٢، ص٤١٦-٤١٧.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

ضوء السياسة الشرعية لكل بلد إسلامي في ضوء ظروفه وطبيعته موارده وتعطيلها وأسباب ذلك التعطيل.

٢ - مراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد:

فيتم عن طريق جهاز الحسبة فله مراقبة المعاملات المالية والاقتصادية والنهي عن الغش والخيانة وتطفيف المكيال والميزان في الصناعة والتجارة، ومنع صناعة المحرمات كالمسكرات وثياب الحرير للرجال وآلات المعازف والملاهي، ومنع العقود المحرمة كالربا والميسر والغبن والضرر والغش^(١).. الخ، فضلاً عن إيجاد التوازن بين القطاع الخاص والقطاع العام والظروف الملائمة والمناخ الاقتصادي والاجتماعي المناسب وتتم مراقبته عن طريق الوازع الديني والأهداف الدينية للإنتاج، ومن خلال حماية الإطار الأخلاقي للنشاط الاقتصادي، واحترام أصول التعامل، ومطالبة الغرف التجارية التي تمثل مختلف أنشطة القطاع الخاص بمراقبة المقيمين عليها.

٣ - ضمان الحاجات الأساسية للسكان مسلمين:

وذيمن وهو تأمين الغذاء والكساء والمشروب والمسكن والعلاج لقوله صلى الله عليه وسلم: (من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً فإلينا)^(٢)، وهي من قبيل الضروريات التي لا بد من توفرها لقيام مصالح الدين والدنيا. وللدولة أن توجه القطاع الخاص بما يحتاجه الناس من مشروعات اقتصادية تضمنتها الخطط التنموية، وتضع لذلك الحوافز التي تجعله يسير في

(١) د/ عبد السلام العبادي، الملكية في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ج٢، ص٤١٧.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ج١١، ص٤٤٤، ومسلم بشرح النووي، ج١١، ص٦١.

ركاب التنفيذ ويحقق هامش ربح معقول يمكنه من الاستمرار في تقديم نشاطاته، فقد كتب عمر بن عبد العزيز رحمه الله إلى بعض ولاته أن انظر ما قبلكم من أرض الصافية فأعطوها مزارعة بالنصف، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث، فإن لم تزرع فأعطوها، حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها^(١).

وتستطيع الدولة أن تضع أيضاً نسبة مقبولة من الربح للمنتجين تحقق لهم عوائد اقتصادية فيكون لها جدوى اقتصادية واجتماعية وفي هذا يطالعنا النص الفقهي التالي: (ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء، ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم، فيسألهم كيف يشترون، وكيف يبيعون، فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سداد، حتى يرضوا به، ولا يجبرهم على التسعير، ولكن عن رضا، ووجه هذا أنه يتوصل به إلى معرفة مصالح البائعين والمشتريين، ويجعل للبائعين في ذلك ما يقوم بهم، ولا يكون فيه إجحاف بالناس، وإذا سعر عليهم من غير رضا بما لا ربح فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار، وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس)^(٢).

وللدولة في حالات خاصة إجبار القطاع الخاص على إنتاج أو توفير ما يحتاج إليه الأفراد من سلع وخدمات مختلفة وبيعها بقيمة المثل، وفي صدد تدخل الدولة في مجال تفويض القطاع الخاص ومراعاة السلامة عموماً

(١) يحيى بن آدم، الخراج، دار المعرفة: بيروت، بدون رقم أو تاريخ، ص ٦٣.

(٢) الباجي، المنتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة: القاهرة: بدون رقم طبعة،

١٣٣٢هـ، ج ٥، ص ١٩.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

للعاملين والسكان^(١)، وقد جاء في نهاية المحتاج ما نصه: (ويتصرف كل كل واحد من الملاك في ملكه على العادة في التصرف فإن تعدى في تصرفه عن العادة ضمن ما تولد منه قطعاً أو ظناً قوياً)^(٢)، ويستأنس بهذا عند منح التصاريح لإقامة المشروعات، ووضع عدد من الشروط، والمواصفات التنظيمية لها، والتي تحقق مصلحة عامة للمجتمع، وهو ما جرى عليه النموذج السعودي في تقديم الحفز بأنواعها من أراضي وقروض ميسرة بدون فوائد، وتمتع بإعفاءات مختلفة في الطاقة المحركة والماء واستيراد المواد الخام، والسلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية وما عداها، وإعطاء القطاع الخاص أولوية في صدد تنفيذ مشتريات الحكومة.

وفيما يتعلق بالوسائل سنشير هنا إلى الإقطاع فمن ضمن الأهداف الرئيسية للإقطاع الشرعي تفعيل القطاع الخاص، وزيادة دوره في إحداث التنمية الاقتصادية الشاملة، إذ بلغ من حرص الشريعة الإسلامية في هذا المجال، وضع العديد من القواعد، التي تعمل جميعاً على الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية عامة، ومن عنصر الأرض باعتبار تعلق إقطاع التمليك به على الخصوص علماً بأن القيام بذلك وفق القواعد الشرعية يعمل على إحداث الكثير من الآثار التنموية على الإنتاج والتوزيع والضمان الاجتماعي، وهي أهداف كبرى للنظام الاقتصادي الإسلامي وفيما يلي نلقى الضوء على دور الإقطاع في تفعيل القطاع الخاص.

(١) محمد مكي الجرف، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد ٢٠٠٨: مسلامى، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمه إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ، ص ٧٦.
(٢) الرملى، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مرجع سابق، ج ٥، ص ٣٣٧.

للإقطاع مفاهيم متعددة يهمنها منها إقطاع التملك، ومن أشمل تعريفات الإقطاع وأدلها مقصوداً تعريف المالكية فهو عندهم: (تسويغ الإمام من الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك، وأكثر ما يستعمل في الأرض، وهو أن يخرج الإمام منها لمن يراه ما يحوزه، إما بأن يملكه إياه فيعمره، وإما أن يجعل له غلته)^(١)، وهذا التعريف مشتمل على أهم أنواع الإقطاع وشروطه.

وينقسم الإقطاع إلى إقطاع تملك وإقطاع إرفاق وإقطاع استغلال، فالتملك إقطاع للربة، والإرفاق يفيد الإجارة لا التملك كأن يقطع الإمام أرض الخراج لشخص مقابل أجر، أما الاستغلال فهو الانتفاع كأن يقطع الإمام لشخص الخراج، أو العشر ليرتزق به ولا تملك فيه^(٢).

وبين الإقطاع وإحياء الموات صلة تتمثل في أن كل منهما سبباً للملكية ولكل منهما أهمية كبيرة، لأنهما يبرزان المقاصد العامة للشريعة، والحرص الكبير على استخدام عنصر الأرض استخداماً أمثل، وأن الإقطاع يكمل الأحياء فبدافع فردى يتحقق به النفع العام من خلال النفع الخاص أولاً، ويفترقا

(١) د/ محمد الزحيلي، إحياء الأرض الموات، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط١، ١٤١٠هـ، ص٨٥-٩٠.

وللتفصيل انظر: محمد على الغامدي، دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ص٣ إلى ٧، ٣٥ إلى ٦٤.

(٢) د/ محمد الزحيلي، إحياء الأرض الموات، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ط١، ١٤١٠هـ، ص٨٥-٩٠.

وللتفصيل انظر: محمد على الغامدي، دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمه إلى قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى، ١٤١٠هـ، ص٣ إلى ٧، ٣٥ إلى ٦٤.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدى

في كون الإقطاع إجراء يقوم به ولى الأمر وفق شروطه، اما الأحياء فمرده إلى الحافز الفردى سواء توفر فيه الإذن أم لا.

على أن ما يهمنا هنا إقطاع التمليك لكونه ينهض دليلاً على تفعيل القطاع الخاص، إذ أنه من ضمن أهم الإجراءات والأساليب التنموية التي تهدف إلى الاستفادة الكاملة من عنصر الأرض وخلق نوع من التوازن الاقتصادى في صورة العدالة التوزيعية للدخل والثروات، فضلاً عن أن الشروط الشرعية للإقطاع، وهى عدم تعيين مالك المقطع، وعدم تعارض الإقطاع مع مصلحة عامة، وأن يتم من الإمام مع توفر القدرة على تنمية كامل الإقطاع، تنهض خاصة في اشتراط إذن الإمام في تعميق مفهوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وحث فعاليات القطاع الخاص للنهوض بأعباء تنمية مختلفة لا تقف عند هذا الحد، فهو من الإجراءات التي تستطيع الدولة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية وفق معطيات النظام الاقتصادى الإسلامى^(١).

ويصل الإسلام بهذا الإجراء التدخلى الذروة، وهو يشترط القدرة على التنمية، ويعطى المدة المحددة للاستفادة من هذا العنصر، بما يعنى تعظيم استخدام الموارد الاقتصادية وعدم تعطيلها عموماً، فيكثر الرزق ويعم الخير، ويعكس ما سبق آثاره التنموية خاصة في المجالات الإنتاجية والمالية والعدالية وتوظيف العمل، ففي مجال الإنتاج يعمل على زيادة حجمه من خلال ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية عامة، والاهتمام بالملكية الخاصة وتوسيع دائرتها، وزيادة القدرة الشرائية لدى الأفراد الذين أقطعوا وعلى توجيه بنيانه وفق

(١) د/ محمد الزحيلي، إحياء الأرض الموات، مرجع سابق، ص ٩٢.
- محمد على الغامدى، دراسة اقتصادية للإقطاع، مرجع سابق، ص ١٥ -

الأولويات الإسلامية المعروفة، وتخصيص الموارد في وضع أمثل يتوخى الحلال، ويعمل في دائرته وفق احتياجات المجتمع، فضلاً عن إيجاد- الإقطاع- مزيداً- من فرص العمل وهو ما ينعكس على الإنتاجية الحدية للأيدى العاملة، فيعمل على رفعها على اعتبار أن الإسلام يمقت البطالة، والعجز والكسل ويسد منافذها، ولإقطاع آثار على مالية الدولة إذ يعمل على زيادة إيراداتها خاصة فيما يتعلق بإقطاع المعادن إقطاع استغلال، يدر عائداً على ميزانية الدولة ويرشد النفقات لإمكانية تقديم الإقطاع في شكل منح وإعانات عينية^(١)، بدلاً من استخدام الحوافز النقدية وهو ما ينعكس على القطاع الخاص إيجاباً، فيعمل على تعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أثره العدالي على توزيع الموارد الاقتصادية بمنع إقطاع الأساسى منها، والاهتمام بالطبقات الفقيرة حال الإقطاع للمساهمة في تحقيق التوازن الاجتماعى، وتحديد مساحة الإقطاع بالقدرة على الإعمار، وكذا مدته بثلاث سنين.

وفي جماع ما سبق ولكون الإقطاع إجراء تستطيع الدولة من خلاله توجيه فعاليات القطاع الخاص تطالعنا النصوص التالية:

يقول أبو يوسف رحمه الله: (ولا أرى أن يترك الإمام أرضاً لا ملك لأحد فيها أو عمارة حتى يقطعها فإن ذلك أعمر للبلاد وأكثر للخراج)^(٢).

(١) د/ محمد الزحيلي، إحياء الأرض الموات، مرجع سابق، ص ٩٢.
 - محمد على الغامدى، دراسة اقتصادية للإقطاع، مرجع سابق، ص ١٥-٣٤.
 (٢) أبو يوسف، الخراج، ومكتبتها، القاهرة: ١٣٩٦هـ، ص ٦١.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

ويرى الماوردي: (أن من أهم وظائف الإمام وواجباته عمارة البلدان
باعتتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها)^(١).

ويقول ابن حزم: (ويأخذ السلطان الناس بالعمارة وكثرة الغراس، ويقطعهم
الإقطاعيات في الأرض الموات، ويجعل لكل أحد ملك ما عمر ويعينه على
ذلك)^(٢).

وبالنظر إلى نظام إقطاع الأرض في المملكة العربية السعودية نجد انه
يتفق مع نصوص، وأحكام الإقطاع الشرعي، ويحقق الكثير من الآثار التنموية
المختلفة، في مقدماتها الآثار المختلفة على القطاع الزراعي، ومنها الوصول
إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في القمح، واستصلاح مساحات شاسعة من
الأراضي الزراعية، التي كانت معطلة، وتحويلها إلى أراضى منتجة، وإنشاء
العديد من المشاريع الزراعية، والشركات الزراعية اعتماداً على هذا النظام، وهو
ما ساهم بفاعليه في نجاح هذه المشروعات، وزيادتها وتحقيقها قيمة مضاعفة
للاقتصاد الوطني، وعلى قطاع الإسكان، إذ تضامن نظام إقطاع الأراضي مع
قروض صندوق التنمية العقارية في الارتقاء برفاهية المواطن، وحصوله على
المسكن المريح كأحد المتطلبات الأساسية للإنسان في أى عصر، ولجميع ما
سبق آثار في توفير العمل الناجمة، من قيام تلك المشروعات^(٣).

(١) الماوردي، أدب الدنيا والدين، تحقيق وتعليق: مصطفى السقا، دار الفكر:
بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣١٥هـ، ص ١٥١.

(٢) ابن حزم، المحلى تحقيق د/ عبد الغفار البنداري، دار الفكر، بيروت:
بدون رقم طبعة ١٤٠٨هـ، ج ٧، ص ٧٨.

(٣) للتفصيل انظر: محمد على الغامدي، دراسة اقتصادية في الإسلام، مرجع
سابق، ص ٢٠٨ - ٢٦٦.

المبحث السابع

"أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على تفعيل القطاع الخاص"

يمكن النظر إلى الآثار التي يحدثها تفعيل القطاع الخاص، في الخطط التنموية ضمن مجموعة من الأبعاد بعضها عقدية وبعضها اقتصادية متنوعة، ونستطيع تبين ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: الآثار العقدية:

تتمثل مجمل الآثار العقدية التي يحدثها التفعيل عموماً، في تحقيق التواءم المناسب بين معطيات الاقتصاد الإسلامي وأسسهِ ومركزاته المختلفة، وفي أن هذا التفعيل ينسجم إلى حد كبير مع دعوة الإسلام الراسخة، والتي تبنى على أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على أصل رئيسي يجعل من دور أصحاب الفعاليات (النشاطات) الاقتصادية جهداً رئيساً في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي في مجملها، والهدف المطلوب من الإعمار والتنمية الاقتصادية، ومدار ذلك يلتقى مع أن الحرية الاقتصادية المتوافقة مع تعاليم الشريعة الإسلامية هي الأساس والقاعدة، وأن ما يدور مع الشطط، والتجاوز فيها، لا يعدو كونه مجرد استثناء يرد على ذلك الأصل وهو التدخل.

وتتجه هذه الأهداف العقدية إلى تحقيق مهام الخلافة والعبادة الصحيحة للحق جل وعلا، عملاً بقوله تعالى: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} ^(١)، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنه إنما خلق الخلق لعبادته) ^(٢)، هذا فيما

(١) محمد بن الحسن الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: سهيل

زكار، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٠هـ، ص ٦١.

(٢) ابن تيمية، السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص ٥٣.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

يخص الشعائر التعبدية يضاف إليها نشاط الفرد من اعتقاد وفكر وعمل إذا قصد بها وجه الحق تبارك وتعالى، أى أن العبادة تتسع لتشمل عمارة الأرض، وقضايا التسخير والسعى والكد والكسب لتحقيق الرزق، واكتشاف أسرار الكون، فكل ذلك من قبيل العبادة إذا قصد بها وجه الله تعالى^(١).

معنى ما سبق أن تنفيذ معطيات الشريعة الإسلامية في جانبها الاقتصادي يحقق مجموعة من الآثار المختلفة منها ما يهتم بالناحية الأخروية، في نيل الثواب والأجر من الحق تبارك وتعالى، وأخرى دنيوية اقتصادية سيتم بحثها لاحقاً، تعمل جميعاً على بناء المجتمع الفاضل الذي ينشده الإسلام للمؤمنين إليه، وهو ما يعكسه الهدف الاستراتيجي في كافة الخطط التنموية السعودية، الذي يهتم بالمحافظة على العقيدة الإسلامية والقيم الإسلامية. ثانياً: الآثار الاقتصادية

نستطيع القول أن تفعيل القطاع الخاص يحدث مجموعة من الآثار الاقتصادية التي تحتاج إلى مجال بحثي منفرد، لكونها تتغلغل في كافة مناحي الحياة المختلفة، غير أن هذا لا يمنع البحث فيما تتشكل منه هذه الآثار على النحو التالي:

١ - الآثار على مستوى التوظيف:

بالنظر إلى الخطط الخمسية السعودية في مجموعها نجد اتجاهين في هذا الأمر، أحدهما: ركز على استقدام الأيدي العاملة للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية ومعطياتها الرئيسية في القطاعين العام والخاص، بما استلزم توفيرها بالكم والكيف المناسبين من الخارج وهذا على مدار الخطتين الأولى

(١) د. علي عبد الرسول، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربى: القاهرة، ط٢، بدون تاريخ، ص٧٥.

والثانية، وشيئاً ما في الخطوة الثالثة، والثاني: هو إيجاد الفرص الوظيفية المختلفة، وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص في القطاع العام، ثم في القطاع الخاص على وجه الخصوص بعد استيعاب القطاع العام للكثير من الأيدي العاملة المعدة إعداداً جيداً، وتلك المدربة بنفس الدرجة، فيما عرف بالسعودة، ويقع على عاتق القطاع الخاص في الفترة الراهنة والمستقبلية، إيجاد المزيد من الفرص لتشغيل الأيدي العاملة السعودية في الأجلين المتوسط والطويل، وهذا من باب التعاون على البر والتقوى، فضلاً عن كون العمل عبادة ومن أفضل ضروب العبادة، ويتلاقى دور القطاع الخاص مع دور القطاع العام في تحقيق مفهوم العبادة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يساهم ذلك في منع حدوث البطالة على المستوى الكلي، والتي نحمد الله لعدم تعرض اقتصادنا لها في الفترة الحالية، ومعلوم أن الإسلام دين عمل، لا دين بطالة وعطالة، وقد سد الإسلام كافة البواعث المفضية إلى تحقيق مثل هذه البطالة.

٢- يعمل تعزيز دور القطاع الخاص في الخطط التنموية:

على المساهمة في تحقيق هدف رئيسي للاقتصاد الإسلامي، يقع على قائمة الأهداف الكلية للتخطيط في المملكة العربية السعودية، وهو تحقيق العزة والكرامة والقوة للمسلمين عموماً (التنمية الشاملة المتوازنة)، وتحقيقه يترتب على عقد الاستخلاف الذي كلفنا به الله تعالى لعمارة الأرض وإصلاحها، قال تعالى: {هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} (١) أى طلب منكم عمارتها والإفادة منها وضمن ذلك بالتسخير وقوله سبحانه: {وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

بَعْدَ إِصْلَاحِهَا^(١)، ويتم ذلك في الأبعاد المختلفة التي تشمل توفير الحاجات الأساسية، وتنمية القوى البشرية تحقيقاً لمفاهيم العزة والكرامة^(٢). ولا يقع تحقيق ذلك الهدف على القطاع العام ا لذي قام بجهود كبيرة تشهد لها نتائج تنفيذ الخطط التنموية فقط، ولكن على القطاع الخاص الدور البارز فيه، على اعتبار أن القيام بتحقيق المهام التنموية، من أخص واجباته بعد قيام الدولة بتهيئة السبل والأسباب لذلك، وعلى ذلك نص الماوردي بقوله: (إن عمارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبلها ومسالكها من مسئوليات الحاكم القيام بها)^(٣).

٣- للتفعيل دور بارز في توسيع دائرة الاستثمار الوطني:

واجتذاب المدخرات المحلية، وصبها في مسالك استثمارية تثبت الدراسات الاقتصادية المتعلقة بمناقشة أفكارها وخططها العامة جدواها، ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، التي تتوخاها الخطط التنموية على الاقتصاد الوطني في مجموعه، فضلاً عن تجنب رؤوس الأموال السعودية مخاطر التقلبات، وانخفاض قيمتها في أسواق المال الأجنبية، وهو من ناحية أخرى يعمل على توطيد تلك الاستثمارات في بيئتها السعودية، لتساهم مساهمة فعالة في خلق نمو اقتصادي ذو أبعاد شمولية وتوازنية، ويعمل على توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السعودي، عن طريق زيادة الموارد في

(١) سورة الأعراف، الآية ٥٦.

(٢) د. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة، محاضرة منشورة، ١٤١٧هـ، ص ١٣.

(٣) الماوردي، أدب الدنيا والدين، مرجع سابق، ١٣٧٥هـ، ص ١٣٩.

السوق السعودية، وهو ما تحرص الدولة عليه من خلال خططها التنموية، وقد أكده خادم الحرمين الشريفين عند افتتاحه للمؤتمر الثاني لرجال الأعمال السعوديين، فحث أصحاب رؤوس الأموال السعوديين بأن يجعلوا الهدف الرئيسى الأول لقراراتهم الاستثمارية استثمار رأس المال الوطنى داخل المملكة^(١)، وكل ما سبق يعمل على تشجيع الاستثمار، وفق التوجيهات الإسلامية في ذلك، إذ يقول صلى الله عليه وسلم: "اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلها الصدقة"^(٢)، وتعزيز لدور المدخرات المحلية للحث الدائم على تعزيزها، ومن ثم تمتيتها وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم: "أمسك عليك بعض مالك فهو خير"^(٣)، ويقول صلى الله عليه وسلم أيضاً: "إنك إن تذر ورتك أغنياء خير لك من أن تذرهم عالة يتكفون الناس"^(٤).

٤- في بعض الحالات يؤدي تولى الدولة لمهام تنفيذ الخطط التنموية:

إلى الإسراف في الإنفاق العام، وتعانى الكثير من الدول النامية من ذلك، وتفعيل القطاع الخاص، وهو الاتجاه الذى تتبناه مسيرة التنمية والتخطيط في المملكة، تعمل على التقليل من حجم الإنفاق العام، وهو ما بدا واضحاً خلال

(١) ندوة دور القطاع في التنمية التى عقدتها وزارة التخطيط في الفترة من (٩- ١١ جمادى الأولى) ١٤٠٩هـ، ص ٤١.

(٢) الإمام مالك، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٠م، ج ١، ص ١٩٢ في كتاب الزكاة، باب في زكاة أموال الأيتام، وفي مجمع الزوائد للهيثمى (٣)، ص ٦٧، كتاب الزكاة، باب زكاة أموال اليتامى، إسناد صحيح.

(٣) ابن الأثر الجزرى، جامع الأصول في أحاديث الرسول، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ، ج ٤، ص ٦٢٧.

(٤) المرجع نفسه، ج ١١، ص ٦٢٩.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامى
للدكتور محمد سعيد ناحى الغامدى

الخطط التنموية في الخطط الثلاث الأولى، لقيام الدولة ببناء واستكمال بناء التجهيزات الأساسية الضرورية لقيام تنمية اقتصادية واقعية، وتوارى في الخطط الخمسية اللاحقة، بما يعنى أن تفعيل دور القطاع، وزيادة دوره في العملية التنموية، يعمل على تقليل حجم الإنفاق العام، وليساهم في حل عجز الميزانية العامة للدولة^(١).

٥- يعمل تفعيل القطاع الخاص:

في الخطط التنموية من الناحية التنفيذية إلى إذكاء روح المنافسة الشريفة في الاقتصاد الوطنى، بما يعمل على تقديم السلع والخدمات بأفضل الأسعار الممكنة، ويرفع من قيمة السهم بشكل يعود على المستثمرين بالنفع، ويساعد على تجميع رأس المال الإضافى في حالة احتياج الشركات، إلى ذلك للتوسع، أو التجديد فيما يعرف بالمنافسة المالية، وهو ما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية^(٢)، وتشجيع قوى المنافسة في السوق المحلية، ومع الاحتكارات، وتحسين مستويات الجودة والنوعية، والإنتاجية، وتخفيض نفقات الإنتاج عموماً^(٣)، ومعلوم أن الإسلام يتوخى المنافسة الشريفة، ويترك لقوى السوق (ميكانيكية جهاز الثمن)، التفاعل بحرية تامة لتحديد الأسعار، التى تعبر عن تجاذب قوى العرض والطلب، ويكفل عدم اقتران ذلك بوسائل غير مشروعة.

(١) المؤتمر الثانى لرجال الأعمال السعوديين (أبها، ٥- ٧ رجب ١٤٠٥هـ) وهى بداية تطبيق الخطة الرابعة وتكريس الاهتمام بالقطاع الخاص، ص ٤٠.

(٢) ندوة دور القطاع الخاص في التنمية التى عقدتها وزارة التخطيط في الفترة من (٩- ١١ جمادى الأولى) ١٤٠٩هـ، ص ١٤٧.

(٣) تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية، معهد التخطيط القومى: القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٣.

٦- من ضمن الآثار الهامة التي يحدثها تفعيل القطاع الخاص في الخطط التنموية تقليل الفقد والضياع الاقتصادي، لأن الإدارة في القطاع الخاص أكثر حرصاً على اتباع طرق الرشد الاقتصادي، في إطار مبدأ التكلفة والعائد، ولأن السعى نحو تحقيق الربح، كهدف هام للقطاع الخاص لا يتأتى إلا من خلال خفض التكاليف إلى حدها الأدنى^(١)، والاقتصاد الإسلامي ينهى عن ذلك يقول تعالى: {وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ}^(٢)، وقوله سبحانه: {وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ}^(٣)، وقد نهى الرسول ﷺ (عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال)^(٤)، وهذه المضامين هدف رئيسي من أهداف التخطيط في المملكة العربية السعودية، إذ أنها تسعى إلى تحقيق الكفاءة بكافة أبعادها سواء كانت فنية تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، أو ديناميكية تعمل على زيادة اكتشاف المزيد من الموارد وتحسين إنتاجيتها بما يحقق النمو الاقتصادي، أو ثابتة تعنى بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، أو كفاءة توزيعية تنتظر إلى مردود هذا القطاع أو القيمة المضافة لها في ضوء قيم بقية القطاعات الأخرى، أو كفاءة إنتاجية تبين العلاقة بين مستلزمات الإنتاج، والمردود، أى كيف نحصل على أقصى عائد بأقل تكلفة ممكنة^(٥)، وتجنب الفقد والضياع في الموارد الاقتصادية على الجملة.

٧- يعمل تفعيل القطاع الخاص في الخطط التنموية:

- (١) معهد التخطيط القومي: القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٣.
- (٢) سورة الأعراف، الآية رقم ٣١.
- (٣) سورة البقرة، الآية رقم ٢٠٥.
- (٤) البخاري بحاشية السندی، ج ٤، ص ١٢٤، كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال.
- (٥) د. فاروق أخضر، التخصص في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٢٤٠ وما بعدها.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

على تحقيق مضامين وأهداف التوازن الاجتماعي إسلامياً والتي تقضى بكراهة تركز الثروة في يد طبقة صغيرة داخل المجتمع الإسلامي بناء على قوله تعالى: {كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ} (١)، مع إيمانها بأن التعاون سنة من السنن الكونية بين بنى البشر لقوله تعالى: {وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ} (٢)، وتستهدف الخطط التنموية في السعودية تحقيق ذلك والتأكد عليه، ومساهمة القطاع الخاص وإشراكه في تنفيذ الخطط التنموية يعمل على ترسيخ هذا المضمون ويساهم بطريقة فاعلة في إيجاد التوازن الاجتماعي، والتوازن الإقليمي، والتوازن العدالي، الذي تسعى مسيرة التخطيط في السعودية إلى تحقيقه، ومعلوم أن تلك المضامين من القضايا المركزية التي يهدف الاقتصاد الإسلامي من خلال مناهجه ووسائله الوصول إليها، والأنصار من خلال المؤاخاة، وخص المهاجرين بفى بنى النظير، ورسخها عمر رضي الله عنه عندما امتنع عن توزيع أرض السواد لتحقيق المصالح الحاضرة والآجلة (٣).

(١) سورة الحشر، الآية رقم ٧.

(٢) سورة الزخرف، الآية رقم ٣٢.

(٣) د. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٦ وما بعدها.

الخاتمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فبعد أن طوفنا خلال الصفحات السابقة، في مسيرة تفعيل القطاع الخاص، في خطط التنمية السعودية، نستطيع أن نضع بعض النتائج والتوصيات، التي يمكن توصيفها وتصنيفها كالتالي:

أولاً: النتائج:

يمكن ذكر أهمها كما يلي:

- ١- منهجية التخطيط في المملكة العربية السعودية متوافقة مع منهجية التخطيط في الاقتصاد الإسلامي، ولا غرابة في ذلك، فالمملكة دولة إسلامية تتخذ من العقيدة الإسلامية قاعدة وأساس، وقد انعكس ذلك بطريقة واضحة على كافة الجوانب المشكلة للعقيدة، ومنها الجانب الاقتصادي.
- ٢- استطاع القطاع الخاص من خلال تفعيله في الخطط التنموية، ودعم الدولة المتواصل والكبير له أن يشكل رافداً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعامة رئيسية لجهود الدولة في تنفيذ الخطط التنموية.
- ٣- في الإسلام يجب أن يكون النشاط الاقتصادي خاصاً، إلا في حالات محدودة، وهي عدم قدرة القطاع الخاص على القيام بأعمال بذاتها، لضخامة تكاليفها وانخفاض العائد منها، كمشروعات رأس المال الاجتماعي أو لقيام القطاع الخاص بها استغلال لحاجة الناس، وهو ما اتضح من خلال عرض الخطط التنموية.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

٤- يتبوأ القطاع الخاص منزلة هامة في الاقتصاد السعودى، يشهد لذلك الكثير من المقاييس التى سقنا طرفاً منها، خلال تحليل الخطط التنموية، سواء تعلقت بمساهمة في الناتج القومى، أو من حيث حجم موجوداته، أو من حيث عدد الشركات والمصانع المختلفة.

٥- هيكمل الحوافز والدعم المتواصل والكبير من حكومة خادم الحرمين الشريفين، يكاد يكون فريداً في نوعه وطبيعته، فالدولة تشجع القطاع الخاص ويسخاء كبير على تحمل الأعباء التنموية، وعلى القيام بالدور المطلوب منه، وهذا مكن القطاع الخاص من أداء الدور الموكول له في العملية التنموية.

٦- واكب تفعيل القطاع الخاص مسيرة الخطط التنموية السعودية منذ البداية، وهو انعكاس لتنفيذ معطيات النظام الاقتصادى الإسلامى، وازدواج ملكية وسائل الإنتاج، ولكنه بدا واضحاً منذ الخطة الرابعة، وأشد وضوحاً في الخطتين الخامسة والسادسة، لإيمان الدولة بقدرة القطاع الخاص، بعد أن هيات له التجهيزات الأساسية اللازمة لقيام أية تنمية يرجى لها النجاح، ولا أدل على ذلك من استحداث إدارة للقطاع الخاص في وزارة التخطيط.

ثانياً: التوصيات:

يمكن تصور أهمها فيما يلى:

١- قيام القطاع الخاص بالدور المطلوب منه وزيادة مساندته للدولة في القيام بالأعباء التنموية.

٢- الاستفادة قدر الإمكان من المزايا والحوافز التى تتيحها الدولة للقطاع الخاص بما يعود بقيمة مضافة ونفع اقتصادى على المستوى الكلى.

-
-
- ٣- أهمية زيادة تفاعل القطاع الخاص وتواصله مع بعضه البعض من خلال المؤتمرات والندوات والنشرات لدراسة الأوضاع الاقتصادية وتحليل المشكلات وإيجاد السبل الملائمة لاحتوائها وحلها.
- ٤- قيام القطاع الخاص بدراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات الاقتصادية، لإثبات جدواها وتحقيقها للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.
- ٥- توطين الأموال السعودية المهاجرة، والاستفادة القصوى منها فيما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطنى، وإيجاد القنوات الاستثمارية في شكل شركات مساهمة أو ما عداها، القادرة على امتصاص مدخرات كل من القطاع العائلى والقطاع الخاص.
- والله من وراء القصد وهو الهادى إلى سواء السبيل،،

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامى
للدكتور محمد سعيد ناحى الغامدى

قائمة المراجع المباشرة

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- أخضر، فاروق، تخصيص الاقتصاد السعودى بين النظرية والتطبيق، الشركة السعودية للأبحاث والنشر: جدة، بدون رقم طبعة، ١٤١٥هـ.
- ٣- ابن آدم، يحيى، الخراج، دار المعرفة: بيروت، بدون رقم أو تاريخ.
- ٤- ابن الأزرق، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: على سامى النشار، بدون ناشر أو رقم أو تاريخ.
- ٥- الألبانى، محمد ناصر، سلسلة الأحاديث الضعيفة، المكتب الإسلامى: بيروت، ط٤، ١٣٩٨هـ.
- ٦- ابن أنس، مالك، الموطأ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٩٧٠م.
- ٧- بابلى، محمود، خصائص الاقتصاد الإسلامى وضوابطه الأخلاقية، المكتب الإسلامى: بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.
- ٨- الباجى، سليمان بن خلف، المتقى شرح الموطأ، مطبعة السعادة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٣٢هـ.
- ٩- البهوتى، منصور، كشف القناع عن متن الإقناع، المطبعة العامرة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣١٩هـ.
- ١٠- تقييم البدائل الإجرائية لتوسيع قاعدة الملكية في قطاع الأعمال، معهد التخطيط القومى: القاهرة، يناير ١٩٩٦م، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٨).
- ١١- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية، دار الشعب: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٩١هـ.

- ١٢- الثمالي، عبد الله، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.
- ١٣- الجزري، ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول، دار الفكر: بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ١٤- الجرف، محمد مكي، اقتصاديات المشروع الخاص في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.
- ١٥- ابن حزم، علي بن سعيد، المحلى بالآثار، تحقيق: د/ عبد الغفار البنداري، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٤٠٨هـ.
- ١٦- الحنفى، القاضى محمد، درر الأحكام في شرح غرر الأحكام، المطبعة الكاملية: تركيا، بدون رقم طبعة، ١٣٢٩هـ.
- ١٧- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، دار القلم: بيروت، ط٤، ١٩٧٤م.
- ١٨- الدمشقى، أبو جعفر، الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشرى الشورجى، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ.
- ١٩- الرمانى، زيد محمد، خصائص النظام الاقتصادى في الإسلام، كتاب شهرى يصدر عن رابطة العالم الإسلامى: مكة المكرمة، السنة الخامسة عشرة، (رجب ١٤١٧هـ) (العدد ١٧٥).
- ٢٠- الرملى، شمس الدين، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، مطبعة مصطفى البابلى الحلبي: القاهرة، الطبعة الأخيرة، ١٩٦٧م.
- ٢١- زبير، محمد عمر، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامى، البنك الإسلامى للتنمية، المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب: جدة، محاضرة منشورة، ١٤١٧هـ.

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدى

- ٢٢- الزحيلي، محمد، إحياء الأرض الموات، مركز النشر العلمى، جامعة الملك عبد العزيز: جدة، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٢٣- السرخسى، شمس الدين، المبسوط، دار المعرفة: بيروت، ط٢، بدون تاريخ.
- ٢٤- الشاطبي، أبو إسحاق، الموافقات في أصول الأحكام، دار الفكر: بيروت، بدون رقم طبعة، ١٣٤١هـ.
- ٢٥- الشيباني، محمد بن الحسن، الاكتساب في الرزق المستطاب، تحقيق: د/ سهيل زكار، بدون ناشر، ط١، ١٤٠٠هـ.
- ٢٦- العبادى، عبد السلام، الملكية في الشريعة الإسلامية، مكتبة الأقصى: عمان، ط١، ١٩٧٧م.
- ٢٧- عبد الرسول، على، المبادئ الاقتصادية في الإسلام، دار الفكر العربى: القاهرة، ط٢، بدون تاريخ.
- ٢٨- عبد الله، محمد حامد، النظم الاقتصادية المعاصرة، عماده شئون المكتبات: جامعة الملك سعود: الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ.
- ٢٩- العسال، أحمد، عبد الكريم، فتحى، النظام الاقتصادى في الإسلام (مبادئ وأهدافه) مكتبة وهبة: القاهرة، ط٣، ١٤٠٠هـ.
- ٣٠- عفر، محمد، الغامدى، محمد، أصول الاقتصاد الإسلامى، دار الفتح للإعلام العربى: القاهرة، ط١، ١٤٠٠هـ.
- ٣١- العنانى، حسن، خصائص إسلامية في الاقتصاد، المعهد الدولى للبنوك والاقتصاد الإسلامى، بدون رقم أو تاريخ.
- ٣٢- الغزالى، أبو حامد، إحياء علوم الدين، المكتبة التجارية الكبرى: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ.

- ٣٣- الغزالي، عبد الحميد، حول المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية، دار الوفا: المنصورة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- ٣٤- الغامدى، محمد سعيد، التخطيط للتنمية الاقتصادية وموقف الإسلام منه، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية، جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.
- ٣٥- الغامدى، محمد على، دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية: جامعة أم القرى: مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.
- ٣٦- قحف، محمد منذر، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم: الكويت، ط١، ١٣٩٩هـ.
- ٣٧- قطب، سيد، خصائص التصور الإسلامى ومقوماته، دار الشروق: بيروت، ط٨، ١٤٠٣هـ.
- ٣٨- الماوردى، على بن حبيب، أدب الدنيا والدين، تحقيق وتعليق: مصطفى السقا، دار الفكر: بيروت، ط٣، ١٣٩٥هـ.
- الماوردى، على بن حبيب، الأحكام السلطانية، المطبعة السلفية: القاهرة، بدون رقم أو تاريخ.
- ٣٩- المبارك، محمد، نظام الإسلام (الاقتصاد مبادئ وقواعد) دار الفكر: بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ.
- ٤٠- المزنى، مختصر المزنى مع الأم، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، بدون رقم طبعة، ١٣٢١هـ.
- ٤١- ملخص ورقة علم حول التخصيص في المملكة العربية السعودية (الآثار الاقتصادية والخطوات العملية) المؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين (أبها ٥-٧ رجب ١٤٠٥هـ الموافق ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨٥م)

تفعيل القطاع الخاص في خطط التنمية السعودية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي
للدكتور محمد سعيد ناحي الغامدي

- ٤٢- المؤتمر الثاني لرجال الأعمال السعوديين (أبها ٥- ٧ رجب ١٤٠٥ هـ الموافق ٢٦- ٢٨ مارس ١٩٨٥م).
- ٤٣- المودودي، أبو الأعلى، أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة، ترجمة: محمد حداد، بدون ناشر، ط٣، ١٣٩١ هـ.
- ٤٤- الموصلي، عبد الله محمد، الاختيار لتعليل المختار، مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، بدون رقم أو تاريخ.
- ٤٥- النبهان، محمد فاروق، أبحاث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ.
- ٤٦- ندوة دور القطاع الخاص في التنمية، وزارة التخطيط: الرياض، (٩- ١١ جماد الأولى ١٤٠٩ هـ).
- ٤٧- الهمشري، مصطفى، النظام الاقتصادي في الإسلام، دار العلوم: الرياض، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- ٤٨- الهيئة المركزية للتخطيط، خطة التنمية الأولى (١٣٩٠- ١٣٩٥ هـ).
- ٤٩- وزارة التخطيط، خطة التنمية الثانية (١٣٩٥- ١٤٠٠ هـ).
- ٥٠- وزارة التخطيط، خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠- ١٤٠٥ هـ).
- ٥١- وزارة التخطيط، خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥- ١٤١٠ هـ).
- ٥٢- وزارة التخطيط، خطة التنمية الخامسة (١٤١٠- ١٤١٥ هـ).
- ٥٣- وزارة التخطيط، خطة التنمية السادسة (١٤١٥- ١٤٢٠ هـ).